

# انعكاسات العولمة على الوطن العربي

## سلسلة أوراق الجزيرة رقم 21



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-614-01-0231-6

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون  
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مبرومة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

التنضيد وفرز الألوان: أبجد جرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

# المحتويات

7	مقدمة.....
11	الفصل الأول: الترابط العضوي والترابط الآلي.....
17	الفصل الثاني: مناهج قياس العولمة في الدراسات العربية.....
	الفصل الثالث: مكانة الدول العربية في مقاييس العولمة المختلفة
23	وتحليل نتائجها.....
33	الفصل الرابع: انعكاس العولمة السياسية على الوطن العربي.....
79	الفصل الخامس: تأثير العولمة الاقتصادية في الوطن العربي.....
91	الفصل السادس: تأثير العولمة الاجتماعية في الوطن العربي.....
	الفصل السابع: تحليل الانعكاسات المستقبلية للعولمة على الوطن
105	العربي.....
111	الخاتمة.....
113	الهوامش.....



## مقدمة

رغم أن مصطلح العولمة باعتباره فكرة ثقافية (Globalism) والفاعل يعولم (Globalize) ظهر للمرة الأولى في كتاب علمي عام 1944<sup>(1)</sup>، إلا أن مصطلح العولمة باعتباره ظاهرة أيديولوجية (Globalization) لم يدخل إلى القواميس إلا عام 1961 عندما ظهر للمرة الأولى في قاموس ويبستر (Webster)<sup>(2)</sup>.

يترتب على ملاحظتنا السابقة ضرورة التمييز بين الظاهرة باعتبارها وجوداً تاريخياً، وبين الظاهرة باعتبارها إدراكاً، فالعولمة ظاهرة موجودة من وجهة نظر العديد من الباحثين لا سيما الأنثروبولوجيين وعلى رأسهم فرانس بواس منذ أن تشكل أول نسق اجتماعي في التاريخ، تبعه تزايد تدريجي لعملية الترابط بين الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة من ناحية وتنامي التأثير المتبادل بين هذه الأنساق من ناحية ثانية.

لكن إدراك الآثار البعيدة لعملية الترابط والتفاعل المتبادل هذه لم يتم إلا متأخراً عبر بعض الباحثين الذين طرحوا التساؤل المركزي التالي: إذا استمر الترابط بين الأنساق المختلفة وعلى المستويات كافة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتسارعت وتيرته بفعل التطور في وسائل الاتصال والمواصلات، فما هو الشكل النهائي الذي سيكون عليه المجتمع الدولي في نهاية المطاف؟ هل سنكون أمام

مجتمع دولي واحد (العولمة) دون نفي أن ينطوي هذا المجتمع الواحد على تناقضات مختلفة (شأن أي مجتمع فرعي حالياً)، إذ إن "الواحدية" للمجتمع الدولي لا تعني لدى مفكرَي العولمة انتهاء التناقضات على المستوى الإنساني، بل انتهاء التقسيم السياسي القائم حالياً؟ أم سيبقى الوضع الذي تركه لنا نظام وستفاليا منذ 1648 (الدولة القومية)، أي أن التقسيم القائم حالياً سيبقى دون تغيير جوهري؟ أم نظام عالمي تتشارك فيه مع الدولة القومية قوى أخرى فوق الدولة (كالشركات عبر القومية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية... الخ) وقوى دون الدولة (كالأقليات بأشكالها المختلفة، وهيئات المجتمع المدني... الخ)؟ أم أن الأمر سينتهي إلى نوع من الفوضى الدولية العارمة؟

ذلك يعني أن المستقبل لن يخرج عن أحد الاحتمالات الأربعة السابقة (العولمة، الدولة القومية، النظام العالمي، الفوضى)، والتي انقسم الفكر السياسي المعاصر حولها عند التنظير لميدان العلاقات الدولية.

في دراستنا هذه، سنكون معنيين بالاحتمال الأول منها وهو العولمة، لنناقش أثرها في الوطن العربي في المستقبل المتوسط (حسب تصنيفات مينيوتا الزمنية للمستقبل) معتمدين في تحليلنا على نتائج القياس لمؤشرات العولمة كما ظهرت في النتائج التي خلصت إليها مؤسسات دولية، ثم نتفحص مدى اتساق النتائج في المنطقة العربية مع نتائج القياس لأقاليم أخرى في العالم، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن ظاهرة العولمة - باعتبارها عملية تتراجع فيها أهمية الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بفعل الترابط المتزايد - هي عملية لم تكتمل بعد، بل هي متواصلة،



ويبقى محور التفكير فيها هو إلى أين سينتهي هذا الترابط المتواصل بين  
الأنساق؟ وما هي الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على التوجّهات  
الوحدوية والتكاملية العربية؟ وما هو أثرها في الثقافة القومية بأبعادها  
المختلفة؟



### الترابط العضوي والترابط الآلي

تمثل عبارة "الإنسان حيوان اجتماعي" أحد مسلمات العلوم الاجتماعية، فما أن أدرك الإنسان ذاته حتى بدأ في نسج الروابط مع الآخر، ثم بدأت دائرة الروابط هذه تتسع تدريجياً، وأصبحت حدود "الانتماء" الاجتماعي رهينة كثافة الروابط هذه وديمومتها، وهو ما أدى إلى تشكل الأنساق الاجتماعية والسياسية، وأصبح التفاعل المتبادل بين وحدات النسق هو الذي يحدد هويته من ناحية ويحدد وظيفة الوحدة داخل النسق من ناحية ثانية.

وقد لعبت التكنولوجيا (بخاصة وسائل الاتصال والمواصلات) دوراً محورياً في تكثيف وتسريع عملية التفاعل بين الأفراد والأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولعل ذلك هو المسؤول الأكبر عن التغيرات التي تصيب الأنساق المختلفة في مستوياتها المتعددة، فالتحول من المجتمعات الزراعية (حيث القبيلة هي النسق الاجتماعي الأكثر أهمية) إلى المجتمعات الصناعية (حيث النقابات والأحزاب هي النسق الأكثر أهمية) إلى المجتمعات ما بعد الصناعية (حيث المجتمع المدني بمعناه الواسع وديناميكيته ذات الإيقاع الأسرع من آلة الحزب والنقابة) ليس منفصلاً عن الترابط الذي أفرزته التكنولوجيا بشكل عام.

إن الترابط بين الأنساق وبين الأفراد هو الذي يحدد حدود النسق، فإذا تراخت هذه الروابط لحساب روابط جديدة، فإن النسق

القديم سيتعرض إلى التفكك لصالح نشوء نسق جديد، ولعل هذا هو الذي يفسر لنا أن المجتمع الدولي المعاصر يعرف ظاهرتين متناقضتين، فهو من ناحية يترابط اقتصادياً (عبر التجارة الدولية، والاستثمارات، والعمالة المهاجرة، والتكتلات الإقليمية، والأسواق المشتركة، واندماج المصارف والبورصات والشركات متعددة الجنسية... الخ) وسياسياً (عبر الاتفاقيات الدولية، والتحالفات السياسية، والترابط الأيديولوجي من خلال التبني المتزايد للديمقراطية والليبرالية... الخ)، ولكنه يعرف من ناحية ثانية تفككاً اجتماعياً تبدو أشد ملامحه في ثورة الأقليات أو ما يسمّى الأنساق الفرعية التي كان أبرز نماذجها تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وأثيوبيا والصومال... سواء على أسس دينية أو عرقية أو ثقافية، ويكفي أن نقارن بين معدّل الدول الجديدة خلال الفترة من 1945-2010، لنرى أنّ عدد الدول الجديدة كان الأعلى خلال الفترة من 1985-2010، وهو أمر ناتج عن تزايد ظاهرة تفكك عدد من الدول بخاصة في المنظومة الاشتراكية السابقة<sup>(3)</sup>، ولا شك أن هناك عرى ترابط بين البعد السياسي والبعد الاجتماعي، لكن التفكك الاجتماعي لا ينتهي بالضرورة لتفكك سياسي، فهناك الإطار السياسي والقانوني الذي يربط التنوعات الاجتماعية المختلفة في إطار نظامي هو الدولة، لكن هذه التنوعات قد تتناحر وتتفكك دون انهيار الإطار القانوني والسياسي، ويكفي المثال العراقي شاهداً على ذلك، إذ ارتدت قطاعات واسعة من المجتمع إلى ثقافتها وهوياتها الفرعية وتناحرت بعنف دون أن يفقد الإطار القانوني والسياسي الحاضن لها - الدولة - شرعيته، لكن ذلك لا ينفي من ناحية أخرى اتساق التفكك الاجتماعي والسياسي معاً في نماذج مقابلة.

ولتفسير ظاهرة الترابط الاقتصادي السياسي من ناحية والتفكك الاجتماعي من ناحية ثانية، فإننا نتبنى نظرية إميل دوركهايم التي أوردها في كتابه عن تقسيم العمل (The Division of Labor in Society)<sup>(4)</sup> إذ يقسم دوركهايم الروابط في المجتمع إلى نمطين، الأول ويطلق عليه "التضامن الآلي"، وهو ترابط عرفته المجتمعات ما قبل الصناعية، ويستند بشكل جوهري على مجموعة مشتركة من المعتقدات والمشاعر التي يقوم عليها التماسك الاجتماعي، وهي تشمل اللغة والدين والعادات والتقاليد والأذواق والتاريخ المشترك... الخ. أمّا النمط الثاني والذي أسماه "التضامن العضوي"، فهو السائد في المجتمعات الصناعية من خلال تقسيم العمل القائم على التخصص الوظيفي والاعتماد المتبادل بين مكونات كل نسق بسيط أو مركب. ما الذي يمكن توظيفه من نظرية دوركهايم في تفسير ظاهرة

العولمة ببعديها من التفكك والترابط اللذين أشرت لهما أعلاه؟ إن العولمة تقود تدريجياً إلى تعميق الترابط العضوي على حساب الترابط الآلي، وإلا كيف يمكن لنا أن نفسر توارى التباين اللغوي والمذهبي والقومي في أوروبا بشكل واضح رغم العمق التاريخي له لصالح ترابط عضوي يتطور تدريجياً عبر آليات الاتحاد الأوروبي، وهو الذي يفسر أن أوروبا منذ البدء في مشروع التكامل منذ خمسينيات القرن الماضي لم تشهد أي حرب بين دولها؟ أو كيف يمكن أن نفسر اللهفة التركية على الترابط العضوي مع الاتحاد الأوروبي على حساب الترابط الآلي مع المجتمعات الإسلامية؟ أو عودة بعض الجمهوريات السوفياتية للارتباط بروسيا عضواً من خلال مجموعة دول الكومنولث المستقلة أو منظمة شنغهاي؟.. الخ.

من الملاحظ أن عمليات الترابط العضوي من خلال التشابك الاقتصادي والعسكري والأيدولوجي والتكنولوجي تسير بوتيرة متسارعة وبشكل يهدد الروابط الآلية داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات ذات الروابط الآلية التاريخية.

ومن الضروري أن ننظر إلى نظرية دوركهايم نظرة نسبية لا مطلقة، إذ تعلمنا الدراسات المستقبلية ضرورة التمييز بين مستويات أربعة لحركية الظواهر الكبرى، فهناك الحدث (Event) الذي يتمثل في أية واقعة في الحياة اليومية، ثم الاتجاه الفرعي (Sub-trend) ويتشكل من اتساق حركة مجموعة من الأحداث في مسارها، ثم الاتجاه (Trend) وتكونه مجموعة متسقة من الاتجاهات الفرعية، ويبقى الاتجاه الأعظم (Mega-trend) والذي يعبر عن ظاهرة تاريخية كبرى تتسم ملامحها المركزية في اتساق عدد من الاتجاهات الخطية (linear) عند النظر لها في إطار زمني بعيد المدى كما هو حال ظاهرة العولمة، إذ يمثل الترابط العضوي اتجاهاً أعظم عند النظر له نظرة تاريخية، فالترابط التجاري والمالي والاقتصادي والتقني... الخ يتزايد متسقاً مع ترابطات آلية أخرى، ولكنه يفترق عن هذه الترابطات الآلية أحياناً مواصلاً طريقه.

ذلك يعني أن دراسة انعكاسات العولمة على الوطن العربي تستدعي تقصي تأثير الروابط العضوية بين الدول العربية من ناحية وغير العربية من ناحية ثانية في الروابط الآلية التي يوليها الفكر السياسي العربي أهمية كبيرة إلى جانب الروابط العضوية. كما أن الأمر يستدعي الاستناد إلى النتائج التي سنناقشها في الصفحات القادمة من أن الوطن العربي يتراوح موقعه بين المستوى المتوسط - الأدنى والمستوى الضعيف من حيث مؤشرات العولمة من ناحية، وأن

المؤشر السياسي هو الأكثر وضوحاً بين مؤشرات العولمة في الوطن العربي من ناحية أخرى.

بناءً على ما سبق فإن فرضيتنا في هذه الدراسة هي: كلما تزايدت الروابط "العضوية" بين الدول والمجتمعات العربية مع الدول والمجتمعات غير العربية كلما تراخت الروابط "الآلية" بين العرب ليفتح ذلك مجالاً أوسع للتفكك والذوبان في أنساق غير عربية.





### مناهج قياس العولمة في الدراسات العربية

عند مراجعة الأدبيات السياسية العربية التي تعالج موضوع العولمة، نجد غياباً واضحاً لمناقشة المناهج التي يتم على أساسها قياس درجة العولمة في بلد عربي معين. فكيف نعرف حجم ظاهرة العولمة في هذا البلد العربي؟ وما هي المؤشرات التي يجب أن نقيسها؟ وما هي الأوزان التي سنعطيهما لكل مؤشر من هذه المؤشرات؟ وما هي المعايير التي نعتمدها عند تحديد الأوزان؟

إن التباين بين الباحثين في عدد المؤشرات، وتحديداتها، وأوزانها، والمعايير التي اعتمدت في ذلك كله، يجعل النتائج تتفاوت من باحث إلى آخر، وبالتالي تدور المناقشة حول انعكاسات ظاهرة العولمة على الوطن العربي استناداً لنتائج متضاربة نظراً للتضارب في أسس القياس، إن وُجد هذا القياس أصلاً.

ذلك يعني أن الضرورة تقتضي من الباحث تعيين منهج القياس الذي اعتمده ليكون هناك أساس لتحديد عمق وامتداد ظاهرة العولمة في الوطن العربي، وهو ما يقتضي الأخذ في الاعتبار عند مناقشة نتائجنا، التنبيه إلى المنهج المعتمد في القياس، لا مناقشة نتائجنا استناداً لمنهج قياس مختلف.

## نظرة نقدية لمناهج قياس العولمة:

هناك منهجان للقياس هما الأبرز في قياس ظاهرة العولمة، دون نفي وجود محاولات قياس أخرى أدخلت تعديلات على المنهجين الأساسيين، مثل إدخال المتغير الجغرافي كمؤشر مركزي، حيث يتم التركيز على تحليل الروابط بين الدولة وبقية الدول استناداً إلى قاعدة التمييز بين نزعة العولمة ونزعة الإقليمية (Regionalism) بحيث تعدّ الروابط مع دول الجوار نزعة إقليمية، بينما تعدّ الروابط مع الدول البعيدة جغرافياً مؤشراً على نزعة العولمة بشكل أقوى<sup>(5)</sup>.  
ونظراً لطبيعة الموضوع الذي بين أيدينا فإننا سنستعرض هذين المنهجين بإيجاز، ونقارن بينهما من الناحية المنهجية لما في ذلك من فائدة لمناقشة البعد العربي في الموضوع.

### المنهج الأول: منهج قياس كيرني (A.T. Kearney)<sup>(6)</sup>:

بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) تعدّ مؤسسة كيرني نموذجاً لقياس مستوى العولمة في عدد كبير من دول العالم (يتباين العدد من عام إلى آخر، لكنه يشمل أكثر من 85% من سكان العالم).

ويقسم نموذج كيرني أبعاد العولمة إلى أربعة مؤشرات رئيسية، ويتفرع عن كل منها مؤشرات فرعية على النحو التالي:

1. مؤشرات التكامل الاقتصادي: وقد أعطي هذا المؤشر وزناً يتمثل في 6 نقاط من أصل 17 نقطة هي مجموع نقاط المقياس، ويضم المؤشر الرئيس المؤشرات الفرعية التالية: التجارة الخارجية (نقطة واحدة)، الاستثمار الأجنبي المباشر (نقطتان)، المحافظ المالية (نقطتان)، ومدفوعات الدخل (Income Payment) (نقطة واحدة).

2. مؤشرات الاتصال الشخصي: وأعطى وزناً يتمثل في 4 نقاط موزعة على المؤشرات الفرعية التالية: الاتصال الهاتفي (نقطتان)، السفر إلى الخارج والسياحة الأجنبية (نقطة) وتحويلات العاملين في الخارج (نقطة).
3. مؤشرات التكنولوجيا ولها 4 نقاط موزعة على: عدد مستخدمي الإنترنت (نقطتان)، حاضنات الإنترنت (host) (نقطة)، وخادمت الإنترنت (server) (نقطة واحدة).
4. مؤشرات التفاعل والانخراط السياسي الدولي: له 3 نقاط موزعة على ثلاثة مؤشرات هي عدد السفارات الأجنبية في الدولة، عضوية الدولة في المنظمات الدولية، وأخيراً مشاركة الدولة في مهمات حفظ السلام الدولية.

### المنهج الثاني: منهج كوف (KOF Index)<sup>(7)</sup>:

يرتبط هذا النموذج لقياس ظاهرة العولمة في المعهد الاقتصادي السويسري (Swiss Economic Institute)، ويشتمل النموذج على ثلاثة مؤشرات رئيسة هي:

1. العولمة الاقتصادية (وأعطيت وزناً يساوي 37%)، وتشتمل على مؤشرين فرعيين هما التدفق الفعلي أولاً (ويقاس بحجم التجارة الخارجية قياساً لنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، وحجم الاستثمارات الأجنبية قياساً لنسبتها من إجمالي الناتج المحلي، والحفاظ الاستثمارية، ومدفوعات الدخل) والقيود على التدفق الفعلي ثانياً (مثل عقبات الاستيراد، التعرف الجمركية، الضريبة على التجارة الخارجية، قيود الحسابات الرأسمالية). وقد وزعت لـ 37% على كل من المؤشرين الفرعيين بالتساوي.

2. العولمة الاجتماعية: وقد حظي هذا المؤشر بالنسبة الأعلى في أوزان المؤشرات حيث بلغ وزنه 39%، ويضم هذا المؤشر فروعاً ثلاثة هي الاتصال الشخصي (ويتمثل في حجم الاتصال التليفوني، التحويلات الخارجية مقاساً بنسبتها المئوية من إجمالي الناتج المحلي، السياحة، عدد الأجانب بالنسبة إلى عدد السكان، الرسائل للخارج قياساً لعدد السكان)، وتدفق المعلومات (ويتمثل في مستخدمي الإنترنت قياساً لعدد السكان، عدد التلفزيونات/عدد السكان، التجارة في الصحف قياساً لإجمالي الناتج القومي) ثم التقارب الثقافي (ويتمثل في عدد مطاعم ماكدونالد/عدد السكان، عدد محلات شركة IKEA/ لعدد السكان، حجم التجارة في الكتب قياساً لحجم الناتج المحلي).

3. العولمة السياسية: وقد أعطيت الوزن الأقل وهو 24%، وتضم عدد السفارات، عضوية المنظمات الدولية، المشاركة في مهمات السلام الدولية، وعدد المعاهدات الدولية التي شاركت فيها الدولة).

وبالمقارنة بين النموذجين يتبين لنا أن منهج كيرني اعتبر المؤشر الاقتصادي هو الأكثر أهمية (حيث حظي بنسبة 35,28%)، بينما اعتبر منهج كوف أن المؤشر الاجتماعي هو الأهم (حيث أخذ نسبة 39%).

من ناحية أخرى، دمج منهج كوف بين مؤشر الاتصال الشخصي ومؤشر التكنولوجيا وأعطاهما معاً نسبة 39%، بينما لو جمعنا نسبة البعدين في منهج قياس كيرني لوجدنا أن النسبة هي 47,04%، أي بفارق في وزن المؤشر يصل إلى حوالي 8%.

ونجد نفس الفارق تقريباً بين وزن المؤشر السياسي في المنهجين، إذ أعطاه كوف 24% مقابل 17,64% لدى كيرني، أي بفارق يصل إلى حوالي 7%.

كذلك فإن الأوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية تتباين بشكل واضح بين المنهجين.

ذلك يعني أن إجمالي الفروق بين المنهجين تصل إلى حوالي 20% تقريباً، وهو ما يجعل اعتماد نتائج أي منهما تختلف بهذه النسبة الكبيرة عن نتائج اعتماد المنهج الآخر، وهو ما يؤثر في عملية القياس للدول العربية من ناحيتين:

أ. ترتيب الدولة العربية على المستوى العالمي في مجال العولمة، فإذا اعتمدنا منهج كيرني لدولة معينة، فإن ترتيبها قد يتغير باعتماد المنهج الآخر بنسبة 20%.

ب. تحديد المؤشر الأكثر عمقاً في الدولة العربية موضوع الدراسة، إذ إن تباين أوزان المؤشرات من منهج إلى آخر سيؤثر في حجم تأثير المؤشر على درجة انخراط الدولة العربية في مجال العولمة.

كما أن أوزان المؤشرات الفرعية في كل من النموذجين تتباين أحياناً بشكل كبير، ونشير على سبيل المثال لا الحصر إلى أن منهج كوف أعطى وزناً لمؤشر عدد مستخدمي الإنترنت ثلاثة أضعاف الوزن الذي أعطته كيرني لهذا المؤشر، وهو ما يؤثر في نتائج القياس من الناحيتين المشار إليهما في السطور السابقة.

إن التحليل السابق لمناهج قياس العولمة، يستهدف أساساً تحديد درجة العولمة في الوطن العربي استناداً لمقياس معين، لكي تتمكن من تحديد انعكاسات هذه العولمة على كافة الأبعاد الحياتية في الوطن

العربي بخاصة البعد المتعلق بدرجة التكامل في الحد الأدنى ودرجة الوحدة في الحد الأقصى.

# مكانة الدول العربية في مقاييس العملة المختلفة وتحليل نتائجها

تصنف مقاييس العملة مكانة الدول في ثلاثة مستويات، دول عالية العملة (وهي التي تحقق نقاطاً تفوق 80 نقطة)، ودول متوسطة العملة (من 60-79 نقطة)، ودول ضعيفة العملة (دون 60 نقطة).

وعند تطبيق هذه المستويات على الدول العربية طبقاً لمقياسي كيرني وكوف نجد النتائج التالية (انظر الجدولين 1 و2):

1. لا توجد أية دولة عربية ضمن الدول عالية العملة، أي التي حققت نقاطاً تصل إلى ما فوق 80 نقطة في مجموع نقاط المؤشرات كلها، وهو ما يعني أن المخاوف من العملة في الكثير من الدراسات العربية هي أقرب إلى المخاوف المستقبلية منها إلى المخاوف الواقعية، ولعل هذه المخاوف مدفوعة بالقلق على الروابط الآلية التي تمثل الهوية التاريخية للمجتمع العربي، استناداً للتجربة التاريخية العربية مع العديد من أممات التواصل الخارجي.

وعند مقارنة الدول العربية بأهم دول الجوار العربي (إسرائيل وتركيا وإيران في الجدولين 1 و2 نجد أن الأردن احتلت موقعاً قريباً إلى حد ما من الموقع الإسرائيلي الذي هو الأفضل بين دول الجوار، بينما هناك ثلاث دول قريبة من الموقع التركي وهي الكويت وقطر والبحرين،

جدول (1): مؤشر العولمة للتول العربية لعام 2009 طبقاً لمقياس كيرني

الدولة	مؤشر العولمة	الترتيب دولياً	العولمة الاقتصادية	الترتيب دولياً	العولمة الاجتماعية	الترتيب دولياً	العولمة الثقافية	الترتيب دولياً	مؤشر العولمة	الدولة
الإمارات	69,26	48	غـم	غـم	79,80	31	غـم	غـم	69,26	الترتيب دولياً
الأردن	75,51	36	73,25	42	71,82	51	73,25	42	75,51	العولمة السياسية
الكويت	68,02	52	64,91	68	75,72	44	64,91	68	68,02	العولمة الاجتماعية
البحرين	72,89	41	88,37	9	74,31	48	88,37	9	72,89	الترتيب دولياً
المغرب	62,64	77	52,11	106	57,29	91	52,11	106	62,64	العولمة الاقتصادية
مصر	62,20	78	56,91	92	48,97	108	56,91	92	62,20	الترتيب دولياً
عصان	63,30	71	72,30	44	66,36	64	72,30	44	63,30	العولمة الاجتماعية
تونس	65,12	64	64,98	66	52,27	103	64,98	66	65,12	الترتيب دولياً
الجزائر	54,75	112	51,51	108	39,85	126	51,51	108	54,75	العولمة الاقتصادية
سوريا	50,58	124	52,11	107	45,01	115	52,11	107	50,58	الترتيب دولياً
السعودية	62,87	75	غـم	غـم	65,42	67	غـم	غـم	62,87	العولمة الاجتماعية
السودان	38,86	151	غـم	غـم	28,74	146	غـم	غـم	38,86	الترتيب دولياً
لبنان	78,56	29	غـم	غـم	78,49	32	غـم	غـم	78,56	العولمة الاقتصادية
قطر	65,51	60	غـم	غـم	75,69	45	غـم	غـم	65,51	الترتيب دولياً
اليمن	41,82	144	40,57	129	30,44	144	40,57	129	41,82	العولمة الاجتماعية
ليبيا	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	الترتيب دولياً
العراق	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	غـم	العولمة الاقتصادية
إسرائيل	74,69	40	84,96	17	70,89	57	84,96	17	74,69	الترتيب دولياً
تركيا	66,42	57	67,15	60	50,70	105	67,15	60	66,42	العولمة الاجتماعية
إيران	41,49	145	33,46	137	32,69	139	33,46	137	41,49	الترتيب دولياً



أما إيران فإن أغلب الدول العربية باستثناء أربع دول كانت في موقع أفضل منها حيث احتلت إيران مراتب متأخرة في مؤشر العولمة الكلي، ومعلوم أن شبكة العلاقات الدولية الإيرانية متأثرة بشكل كبير بالحصار الدولي على هذه الدولة بسبب سياستها العامة بشكل عام ومشروعها النووي بشكل خاص.

ونظراً لخصوصية إسرائيل في سياسات الدول الرأسمالية، فإن المقارنة الأنسب للدول العربية هي مع تركيا، التي تحقق مستوى متقدماً في مجال الديمقراطية (قياساً مع الدول العربية) مع أنها تحتل المرتبة الثامنة عشرة عالمياً في مستوى مؤشرات العولمة السياسية، بينما لا نجد مستوى من الديمقراطية في مصر رغم أنها حققت مستوى عالياً من مؤشرات العولمة السياسية كذلك، أما في مجال العولمة الاقتصادية، فرغم أن نتائج تركيا لا تختلف عن نتائج الدول العربية في هذا الجانب، إلا أنها تحقق مستوى أفضل من جميع دول المنطقة في معدل نموها الاقتصادي وإجمالي إنتاجها القومي، إلى جانب إثباتها قدرتها على انتهاج سياسة خارجية فيها قدر من الاستقلالية كما ظهر في فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2003، الأمر الذي يعني أن إمكانية التعاطي مع أبعاد العولمة المختلفة بقدر من الرشد السياسي لتجنب مضارها والاستفادة من جوانبها الإيجابية أمر ممكن.

إن المقارنة السابقة بين الدول العربية وبين دول الحوار غير العربية في مجال درجة تحقق مؤشرات العولمة تثير عدداً من الإشكاليات التي يحتاج تفسيرها إلى منظور جديد في فهم العولمة:

أ. إذا اعتبرنا أن العولمة تقود بالضرورة إلى الارتباط بالمجتمعات الرأسمالية كما يرى العديد من الباحثين العرب، فإن الدول العربية لم تحقق أي مواقع متقدمة في مؤشرات العولمة، رغم أن النفوذ السياسي

جدول (2): مؤشر العولمة للدول العربية طبقاً لمقياس كوف 2009

المؤشر	عولمة سياسية		عولمة اجتماعية		عولمة اقتصادية		مؤشر العولمة	ترتيب	الدولة
	ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر			
86.3	39	62.21	60	72.09	50	71.74	36	الأردن	
46.17	144	65.17	54	89.32	11	69.37	41	البحرين	
73.6	73	65.88	50	م.م	190	68.87	43	قطر	
61.93	111	68	42	71.47	51	67.69	47	الكويت	
62.04	110	68.27	41	م.م	172	65.86	52	لبنان	
52.71	133	68.58	40	م.م	146	62.43	64	الإمارات	
87.33	35	44.47	115	63.95	74	62.137	66	تونس	
93.39	15	45.81	110	56.3	98	61.33	68	مصر	
90.07	27	50.18	97	52.6	106	60.85	72	المغرب	
59.5	118	61.37	63	م.م	191	60.64	74	السعودية	
44.85	150	56.31	75	74.79	45	60.28	76	عمان	
69.67	90	35.62	135	47.15	115	48.2	120	الجزائر	
58.3	121	40.99	125	48.34	112	47.93	122	سوريا	

عولمة سياسية		عولمة اجتماعية		عولمة اقتصادية		مؤشر العولمة	ترتيب	الدولة
المؤشر	ترتيب	المؤشر	ترتيب	المؤشر	ترتيب			
59.31	120	39.24	128	غ.م	174	47.01	128	ليبيا
65.4	101	35.21	137	غ.م	157	46.9	129	جيبوتي
62.85	108	23.08	174	57.64	94	45.08	134	اليمن
48.68	140	25.06	169	56.14	99	42.25	146	موريتانيا
56.05	126	21.32	184	غ.م	192	34.77	166	السودان
34.13	173	28.48	157	غ.م	153	30.67	174	جزر القمر
54.89	130	غ.م	200	غ.م	168	غ.م	193	العراق
32.25	177	21.89	180	غ.م	195	غ.م	205	الصومال
8.26	190	52.64	86	غ.م	206	غ.م	208	فلسطين
63.47	105	63.89	56	85.15	18	71.58	38	إسرائيل*
93.11	18	47.96	106	63.97	73	64.91	56	تركيا*
70.29	89	28.8	155	23.19	141	36.92	162	إيران*

الغربي في هذه الدول يصل إلى مستوى متقدم، ومن هنا نجد أنفسنا أمام معضلة فكرية وهي أن النفوذ الغربي في المنطقة العربية هو الأقوى قياساً للأقاليم الأخرى رغم أن هذا الإقليم العربي هو الأضعف من حيث درجة العولمة، الأمر الذي يعني أن النفوذ الرأسمالي غير مرتبط تاريخياً بدرجة العولمة فقط.

فإذا اعتبرنا أن مقياس مجال النفوذ الدولي (sphere of influence) في منطقة معينة هو درجة التبعية في القرار السياسي الاستراتيجي، فإن المنطقة العربية هي الأعلى بكل المقاييس، رغم أنها الأدنى في مؤشرات العولمة، وهي إشكالية لا بد لفهمها من البحث عن متغيرات وسيطة (intermediate variables) تربط بين البعدين (وهو ما سنعود له لاحقاً).

ب. المعضلة الثانية هنا، هي كيف نوفق بين أن بعض الدول العربية حققت مستوى عالياً في مؤشرات العولمة السياسية، لكنها بقيت ضمن الدول الأكثر استبداداً سياسياً، بينما الدول غير العربية - كتركيا - التي حققت مستوى مقارب للدول العربية في مؤشرات العولمة السياسية حققت قدراً لا بأس به في الممارسة الديمقراطية. ذلك يعني أن تحقيق مؤشرات العولمة السياسية لا يقود بالضرورة إلى الديمقراطية، الأمر الذي يستدعي العودة إلى موضوع المتغيرات الوسيطة التي أشرنا لها سابقاً وسنعود إليها لاحقاً.

2. هناك 11 دولة تقع ضمن الدول متوسطة العولمة طبقاً لمقياس كوف، و 11 دولة طبقاً لمقياس كيرني، وهي الدول التي حققت أكثر من 60 نقطة. ويبلغ عدد سكان هذه الدول حوالي 50%

من سكان الوطن العربي. وهذه الدول هي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان. إلا أن تقسيم هذه المجموعة إلى دول متوسطة - عليا (أكثر من 70 نقطة) ودول متوسطة - دنيا (أقل من 69 نقطة) يكشف أن أغلبية هذه المجموعة (في المقياسين) تنتمي إلى المجموعة الثانية (متوسطة - دنيا) وبنسبة سكانية تصل إلى حوالي 48 % من سكان الوطن العربي.

3. وقّعت 11 دولة عربية ضمن الدول ضعيفة العولمة (أقل من 60 نقطة) طبقاً لمقياس كوف ويشكل عدد سكان دول هذه المجموعة 50% من سكان الوطن العربي، بينما بلغ عددها في مقياس كيرني 6 دول (مع ملاحظة أن بعض الدول العربية مثل الصومال وفلسطين وجزر القمر وجيبوتي لا تتوفر عنها معلومات كافية في كل من المقياسين). ذلك يعني أن مستوى العولمة في الوطن العربي يتراوح لدى 98 % من السكان بين العولمة المتوسطة الدنيا والعولمة الضعيفة.

وعند الانتقال لتحليل مؤشرات العولمة المركزية (العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الاجتماعية)، نجد النتائج التالية:

1. هناك 4 دول حققت عولمة سياسية عالية هي مصر والمغرب والأردن وتونس في مقياس كوف، بينما أضاف مقياس كيرني لهذه المجموعة الجزائر، أي ما يعادل 45% من سكان الوطن العربي تقريباً، مع ضرورة التنبيه إلى أن مؤشر العولمة السياسية هو الأقل وزناً بين المؤشرات في كافة المناهج المعتمدة لقياس العولمة.

2. أما في مجال العولمة الاقتصادية، فهناك دولة عربية واحدة في المقياسين هي البحرين ضمن مجموعة الدول العالية العولمة الاقتصادية (أقل من 1% من سكان الوطن العربي).

3. لا يوجد أية دولة عربية ضمن مجموعة الدول العالية العولمة في المؤشر الاجتماعي، وتقع جميع الدول العربية طبقاً لهذا المؤشر بين متوسطة - دنيا وضعيفة العولمة طبقاً لمقياس كوف، بينما جاءت 6 دول عربية ضمن الدول متوسطة - عليا في مقياس كيرني (ولا يزيد عدد سكانها عن 6% من سكان الوطن العربي).

4. أن أغلب الدول العربية الصغرى (عدد السكان والمساحة) احتلت موقعاً أفضل من الدول العربية الكبرى في مؤشر العولمة الكلي، ذلك يوحي بأن الدول العربية الصغيرة تجتهد في العولمة ملاذاً لها، بينما ما زالت الدول العربية الكبرى أقل انخراطاً في آلياتها. نخلص من هذا التحليل إلى أن العولمة السياسية هي الأكثر تحقّقاً في الوطن العربي، بينما هي الأضعف في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يثير ملاحظتين:

أ. ليس هناك من علاقة ارتباط بين معدل الدخل وبين الانخراط في آليات العولمة على المستوى العربي، فالسعودية وليبيا من الدول المرتفعة في معدل الدخل الفردي لكنهما الأقل عولمة.

ب. ليس هناك من علاقة ارتباط بين مستوى العولمة السياسية ومستوى العولمة الاجتماعية أو الاقتصادية في الدول العربية، بدليل أن أغلب الدول العربية مرتفعة العولمة سياسياً تقع ضمن الدول المتوسطة أو المنخفضة العولمة في المؤشر العام للعولمة. ذلك

يعني أن تحليل انعكاسات العولمة على الوطن العربي يجب أن يتركز بشكل أساسي على البعد السياسي على أساس أنه الأكثر تحقّقاً في الدول العربية، وربطه من ناحية أخرى بالبعدين الآخرين وهما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي.





### انعكاس العولمة السياسية

### على الوطن العربي

يستدعي المنهج الكلاسي (Holistic Approach) النظر إلى ظاهرة العولمة على أنها أكبر من جمع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقط، غير أن الرغبة في شرح هذه الأبعاد استدعت تناول كل منها بشكل منفصل، فمن غير الممكن النظر إلى بعض المؤشرات على أنها ذات طابع سياسي فقط أو اقتصادي محض، بل تتداخل تأثيرات وحدود هذه المؤشرات مع بعضها البعض، وهو أمر لا بد من إدراكه.

يعرّف الباحثون العولمة السياسية بأنها "الاتجاه المتواصل نحو تعددية تلعب فيها المنظمات الدولية دوراً رئيساً لتشكيل بنية عابرة للقوميات وظهور شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثر فيه"<sup>(8)</sup>. والملاحظ أن أغلب الدراسات العربية الخاصة بالعولمة تُولي البعد السياسي النصيب الأقل من التحليل، بينما ينصب معظمها على تحليل البعدين الاقتصادي والاجتماعي، رغم أنهما الأقل تحقّقاً في مؤشرات العولمة. وقد يعود ذلك إلى تأثير الدراسات الغربية لظاهرة العولمة في الدراسات العربية، إذ إن أغلب الدراسات تركز على المؤشرات الاقتصادية، بينما لا

تعطى المؤشرات السياسية ذلك الوزن الذي يعطى للمؤشرات الاقتصادية، مع أن العولمة السياسية تبدو هي المدخل لتكثيف البنية العربية للانخراط في مرحلة لاحقة في مسار العولمة، ويتضح ذلك من مؤشّرين هامين، أولهما دراسات تحليل المضمون للأدبيات العربية الخاصة بموضوع العولمة<sup>(9)</sup>، وثانيهما أن نتائج قياس مؤشرات العولمة كما لاحظنا دلت على أن البعد السياسي في نتائج القياس هو الطاغى على الحالة العربية خلافاً لما هو الحال في الأقاليم السياسية الأخرى، وهو أمر تدل عليه نتائج القياس الكلية التي تصدرها كل من كيرني وكوف المشار لهما.

ويتمثل البعد المركزي في العولمة السياسية من وجهة نظرنا في تأثيرها في مكانة الدولة الوطنية أو القومية في التفاعلات الدولية، ولإدراك هذه المكانة في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، يجدر بنا بداية تعيين الحدود الفاصلة بين عدد من المفاهيم المركزية، كالنظام الدولي والنظام العالمي والعولمة لندرك الاتجاه الذي تأخذه مكانة الدولة في ظل العولمة.

يشير مفهوم النظام الدولي (international system) إلى اعتبار الدولة القومية وحدة التحليل لكافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة في النظام الدولي، وهو المفهوم السائد في أدبيات النظرية الواقعية، بينما يتسع مفهوم النظام العالمي (world order) ليشمل إلى جانب الدولة كافة الكيانات السياسية من دول أو ما دونها (كالأقليات، والأحزاب العابرة للحدود... الخ) أو كيانات ما فوق الدولة (كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية)، أما العولمة، فإنها تشير إلى عملية تراكمية تاريخية تتجه نحو النظر إلى العالم كياناً واحداً وقد بهت فيه الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية المكونة للمجتمع العالمي، مما

يجعل من المجتمع الدولي هو وحدة التحليل، وهو ما يعني في المستقبل البعيد انتهاء علم العلاقات الدولية نظراً لعدم وجود كيانات أخرى غير المجتمع الدولي، وانتهاء مفاهيم السياسة الخارجية بانتهاء البيئة الخارجية نظراً لتداخل الشأن الداخلي بالدولي إلى الحد الذي أصبح التمييز بينهما عسيراً في كثير من الأحيان (blurring of boundaries) كما يعتقد عدد كبير من علماء العلاقات الدولية المعاصرين<sup>(10)</sup>.

ذلك يعني أن النظام العالمي يقوم على عدم انتهاء الشخصية الكيانية للوحدات المتفاعلة رغم الكثافة المتزايدة في التأثير المتبادل بين الكيانات، وتبقى الحدود تشكل فاصلاً بين هذه الكيانات، بينما تعني العولمة تدفق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الوحدات كما لو أن الحدود فقدت دلالتها.

ولا بد لنا من الإقرار بدايةً أن التحول يسير من النظام الدولي (حيث تكون الدول هي وحدة التحليل) إلى النظام العالمي (حيث تتسع وحدات التحليل إلى ما دون الدولة وما فوقها إلى جانب الدولة) إلى العولمة، حيث يصبح المجتمع الدولي ككل هو وحدة التحليل.

نستنتج من تعريفاتنا السابقة، أننا نعيش مرحلة الانتقال من النظام الدولي إلى النظام العالمي، بينما العولمة تطل علينا في مظهرها العام كسارية السفينة البعيدة، تشير إلى ذاتها لكننا لم نعرف على تفاصيل هذه الذات القادمة واحتمالاتها، ولعل هذه هي إحدى مشكلات بعض الباحثين في ظاهرة العولمة، حيث يتم تحليل هذه الظاهرة كما لو أنها اكتملت حلقاتها بينما نحن نعيش في مقدماتها الأولية فقط كما أشرنا سابقاً، بل لا يستبعد بعض الباحثين مثل فاليرشتاين من أن تؤدي العولمة في المدى البعيد إلى حالة من الفوضى

الدولية في حدود العام 2050، بعد أن يكون النظام الرأسمالي قد أتمّ التوسع والدمج في كل العالم<sup>(11)</sup>.

ما يجمع المفاهيم الثلاثة (النظام الدولي والنظام العالمي والعمولة)، هو فكرة الترابط والتأثير المتبادل، واتساع الحيز الجغرافي لهذا الترابط، وهي تعبير عن عملية تاريخية معقدة تمثل ظاهرة الترابط ديناميكيتها المركزية، وتؤدي إلى تحول في البنية من ناحية وفي وظيفة الوحدات المشكّلة لهذه البنية من ناحية أخرى، وهو ما يدفع إلى طرح التساؤل التالي، هل اتّسع نطاق التأثير المتبادل وبأدوات أكثر فاعلية وأكثر جاذبية، سيكون على حساب النظم الإقليمية التاريخية كالنظام الإقليمي العربي، وعلى حساب الهويات القومية كالهوية القومية العربية، وبالتالي ذوبان هذه النظم والهويات تدريجياً؟

غير أن الأمر يستدعي التنبيه إلى أن العمولة تمتد في بعدها السياسي إلى التأثير في التفكير السياسي السائد والأيديولوجيات التي لا تتسق مع التصور الليبرالي الذي يعمل على تحويل العالم إلى سوق واحد، لكن ذلك لا ينفي أن مسألة مدى تأثير العمولة في وظيفة الدولة لا تزال موضع جدل حاد بين المدارس الفكرية في العلاقات الدولية كما سنوضح في الصفحات القادمة.

## المبحث الأول:

### الإطار النظري: تأثير العمولة في الدولة القومية

تنطوي أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة على جدل حاد بين مدارس ثلاثة في تحليل انعكاسات العمولة على الدولة القومية:  
أ. المدرسة الكلاسيكية: ترى هذه المدرسة أن كل ما فعلته العمولة هي أنها غيرت من طبيعة وظيفة الدولة، إذ تشير المتابعة التاريخية

لهذه الوظيفة أما بدأت بوصفها أداة للحرب وجهازاً للتوسع أو الدفاع عن المجموعة البشرية التي تحتويها، ثم أصبحت في فترات تاريخية لاحقة أداة لخلق المجتمع المدني، حيث أصبح الأفراد جميعاً مواطنين متساوين في الحقوق، وهو ما تمثل في الدولة القومية التي أفرزتها وستفاليا 1648، ثم اتسعت وظيفة الدولة بعد ذلك لتكون "دولة الرفاه".

يقدم أصحاب هذا الرأي شواهد تدعم وجهة نظرهم على النحو التالي:

1. أنه منذ 1950 لم تختفِ دولة قومية واحدة، بل هناك تزايد في عدد الدول القومية، كما أن العديد من الدول تحلل على أسس قومية، ووصل معدل ظهور الدول الجديدة خلال الفترة منذ 1985 حوالي 4,2 دولة في العام الواحد<sup>(12)</sup>.

2. أن الترابط الاقتصادي لم يؤدِّ إلى ذوبان الهويات القومية، فالتكامل الاقتصادي بين الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي السابق أو يوغسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا من ناحية، ونزعة الانفصال في أيرلندا أو الكويت أو الباسك أو تركيا أو الصين أو الشيشان أو العراق أو اليمن من ناحية أخرى تدل على إلحاح الشخصية القومية على التجسد في كيانية سياسية، ولعل الوحدة الألمانية رغم تكلفتها العالية بالمنظور الاقتصادي، والدمج الصيني المتواصل لشظايا الصين (هونغ كونغ وماكاو وربما تايوان لاحقاً) دليل على استمرار النزوع القومي للبقاء والتواصل.

3. يدل تراجع الدور الأيديولوجي في العلاقات الدولية لصالح الصراع الثقافي على ظاهرة تدعم هذا الرأي، فالثقافة مؤشر على حدود الهوية القومية بينما تعبر الأيديولوجيا هذه الحدود<sup>(13)</sup>.

ب. **مدرسة العولمة:** ترى هذه المدرسة التي يقودها الليبراليون الجدد أن التحول التدريجي للعلاقات الدولية من منظورها الصفري إلى منظورها غير الصفري (نتيجة التداخل المتواصل في المصالح المشتركة) سيقود في خاتمة المطاف إلى تغلب جوانب المصالح المشتركة على المصالح المتعارضة والتي من بينها التباينات القومية<sup>(14)</sup>.

وتدلل هذه المدرسة على صحة رأيها بالشواهد التالية<sup>(15)</sup>:

1. تدل المتابعة التاريخية لحجم التفاعل بين المجتمعات والكيانات السياسية على تزايد من ناحية وتسارع في حجم هذا التفاعل ونطاقه من ناحية أخرى، فلو نظرنا إلى حجم تجارة أية دولة مع الدول الأخرى سنجد أنها تتزايد بشكل متواصل (كاتبها عام)، كما أن كافة مؤشرات العولمة التي عرضنا لها في مقاييس العولمة تعرف نفس الظاهرة.

ويؤدي الترابط والتفاعل المستمر مع كيانات خارجية إلى تنامي المصالح المشتركة على حساب المصالح المتعارضة، ويؤدي هذا التنامي في المصالح المشتركة إلى نزوع النسق الاجتماعي أو السياسي إلى الاندماج أو الذوبان في أنساق جديدة (على غرار ما حدث في الاتحاد الأوروبي)، وهو ما يعني أن حدود النسق ليست حدوداً نهائية بل حدوداً

قابلة للتغيير، فإذا طبقنا ذلك على الدول العربية فإن تنامي مصالحها المشتركة مع دول غير عربية من خلال المشاريع السياسية (كمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الصغير، أو المشروع المتوسطي، أو الاتحاد من أجل المتوسط، أو الاتحاد الأفريقي... الخ) أو المشاريع الاقتصادية (كاتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، أو اتساع حجم تجارتها الخارجية مع دول أخرى، أو تزايد الاعتماد على العمالة غير العربية) أو من خلال مشاريع عسكرية (كاتفاقيات التنسيق الأمني، أو فتح القواعد العسكرية على أراضيها، أو الاعتماد على مصادر التسليح من دول غير عربية... الخ) ستقود كلها إلى تراخي العلاقات العربية في هذه الميادين، الأمر الذي يمهّد إلى تهديد فكرة الوحدة أو التكامل العربي.

2. تعني التخصصية التي يتسع نطاقها في ظل العولمة تخلي الدولة عن وظيفتها الإنتاجية، وإيكال هذه الوظيفة للقطاع الخاص المحلي أو العالمي كالشركات متعددة الجنسية، وهنا تظهر أزمة الدولة على حد تعبير دانييل بل، فهي تتخلى لقوى غيرها عن وظيفتها الداخلية تدريجياً لأنها ترى أنها "أكبر من المشكلات الصغرى" كالصحة والتعليم والكهرباء والماء... الخ لتتفرغ لمشكلاتها الخارجية الاستراتيجية فيتبين لها أنه "أصغر من المشكلات الكبرى" (16).

وقد ترتب على ظاهرة التخصصية تراخي الرباط المصلحي بين الفرد والدولة وإحلاله برباط بين الفرد وهيئات ما دون الدولة.

وعند النظر في تجربة الخصخصة العربية، دلت الدراسات على تباين شديد في نتائجها بين دولة عربية وأخرى، وقد كانت المغرب هي الدولة العربية الأولى التي شرعت في تطبيق برامج الخصخصة لعدد من المؤسسات الحكومية، ثم تلتها تونس والأردن لتتبعها دول عربية أخرى، وكان لضغوط المؤسسات الدولية الاقتصادية دور هام في دفع هذه الدول في هذا الاتجاه.

ومع أن بعض الدراسات دلت على تحسن أداء المؤسسات التي جرى خصخصتها بنسبة تصل إلى 68,32%، إلا أن ذلك ترافق مع ظاهرتين هما تباين في الآثار بين دولة عربية وأخرى من ناحية وعدم انعكاس ذلك بشكل إيجابي على الاقتصاد العام للدولة بخاصة في مجال عدالة التوزيع، وهو أمر عزته بعض الدراسات إلى الفساد السياسي والاقتصادي، وتقدم مصر نموذجاً لذلك<sup>(17)</sup>.

3. نظراً لعجز الدولة عن مواجهة المشاكل الكبرى في المستوى الدولي (قضايا البيئة، الأزمات الدولية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التهديد الأمني وانتشار أعمال العنف وأسلحة الدمار الشامل، والكوارث الطبيعية والصحية... الخ)، اضطرت الدولة للانضمام إلى تنظيمات ما فوق الدولة (من منظمات دولية أو إقليمية حكومية أو غير حكومية)، وهو ما يعني تخلي الدولة عن بعض شؤونها الداخلية التي تقع ضمن سيادتها لتديرها هذه المنظمات، وكلما زادت الدولة من عضويتها في هذه المنظمات، كلما تخلت عن مزيد من القطاعات التي كانت حكراً عليها فقط.



ذلك يعني أن الدولة "تنهش" من أسفل ومن أعلى، وهو ما سيؤدي على المدى البعيد إلى تحللها وذوبانها في نسق أوسع. ترى النظرية الليبرالية الجديدة أن هناك العديد من النظم الدولية الفرعية المترابطة والتي تظهر في شبكة الاتفاقيات الدولية مثل:

- النظم الأمنية الدولية مثل مجموعة الاتفاقيات التي تستهدف ضبط "الإرهاب"، والتسلح، وانتشار الأسلحة غير التقليدية.
- النظم البيئية: مثل اتفاقيات الحفاظ على بعض أنواع الحيوانات والنباتات، وإنشاء اللجنة الخاصة بطبقة الأوزون، واتفاقيات التنوع البيئي، والاتفاقيات الخاصة بالتغيرات المناخية.
- نظم الاتصال: وهي مجموعة الاتفاقيات التي تنظم البريد والاتصالات والمواصلات البرية والبحرية والجوية.
- النظم الاقتصادية: وتشمل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يعتقد المفكر الأمريكي فاليرشتاين (E. Wallerstein) أن فهم ظاهرة العولمة أمر متعذر ما لم يتم ربطها بتطور النظام الرأسمالي، فهي تعبير عن اتجاهات رافقت مراحل التوسع الرأسمالي، فالشركات متعددة الجنسيات ليست ظاهرة جديدة بل هي جزء من اتجاه تاريخي يقوم على التوسع والدمج، أي السيطرة على مناطق وأقاليم معينة وإدماجها في آليات النظام الرأسمالي، كما أن ترابط المنظمات والاتفاقيات الدولية ليست إلا جزءاً من هذا الترابط، غير أن الجديد في هذه العملية هو تزايد الإدراك بهذا الترابط نتيجة ضغط وسائل الاتصال للمسافة والزمن.

يعتقد فاليرشتاين أن كثافة التفاعل على المستوى العالمي لم تغير من طبيعة السياسات الدولية الرأسمالية، ولإدراك هذه الطبيعة لا بد من إدراك بنية النظام العالمي القائمة على مركز متحكم وعلى محيط يغذي هذا المركز، وشبه محيط يقوم بدور آلية التكيف لهذا النظام مع أزماته، وعند مواجهة النظام الرأسمالي للأزمة، فإنه يدعو إلى تحرير التجارة الدولية وتكثيف التفاعلات الاقتصادية بأشكال متعددة من بينها الترابط بين الاقتصاديات المختلفة ليساعده على الخروج من الأزمة، وتكون الدولة في هذه الحالة أحد أدوات النظام الرأسمالي لتحقيق هذا الهدف<sup>(18)</sup>.

ج. مدرسة التغيير في سوسيولوجية الدولة: ترى هذه المدرسة الفكرية التي يعبر عنها هابرماس أن التحول الرئيس هو في العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالدولة لم تعد خطى الله على الأرض كما تصورهما الفيلسوف الألماني هيغل، بل هي تتحول تدريجياً إلى مجرد مكان ومقر إقامة (Location)، فقد أدت العولة إلى فسخ الدولة عن الأمة، وهو ما يتضح في الملامح التالية:

1. اللامكانية (Deterritorialization)، أي التحلل من الرباط العاطفي بين الفرد والجغرافيا نتيجة تحلل مفهوم المسافة والهجرة والاستيطان والتجنيس... الخ، وتعتبر هيئات المجتمع المدني عن ذلك، فالحركة النسوية تعبر مثلاً عن ذلك بالقول على لسان فرجينيا وولف "إنني كامرأة ليس لي بلاد، وكامرأة لا أريد بلاداً، إن بلدي كامرأة هو العالم كله"، وهو أمر يمكن تطبيقه على جماعات الخضر وأطباء بلا حدود وصحفيون بلا حدود... الخ<sup>(19)</sup>.

ويمتد هذا التحلل إلى عدة مستويات تؤثر على المدى البعيد في الروابط بين الفرد والمكان أو ما أطلق عليه كونراد لورينز (K. Lorenz) الدافع المكاني (territorial drive)، ويصبح الرباط العاطفي بين الفرد والمكان (أو الوطن) رباطاً ضعيفاً بخاصة مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال.

2. الوطنية الدستورية (constitutional patriotism) والذي يعني تحلل الروابط القومية لصالح الروابط الدستورية القائمة على نوع من العقد الاجتماعي يشارك في صياغته الجميع دون اعتبار لمواصفاتهم الاجتماعية، أي أن المواطنة في دولة ما لا تشترط هوية اجتماعية معينة (لغة، دين، عرق، لون، طائفة، قبيلة... الخ).

ويعتقد هابرماس أن العولمة أفرزت مفهوماً جديداً للقومية يحل تدريجياً محل المفهوم التقليدي، إذ إن التلاقح الثقافي والتداخل نتيجة الهجرات والترابط الاقتصادي والسياسي والمالي جعل الدولة تتجه نحو الروابط الدستورية بين الأفراد كقاعدة لها، وهو ما أفرز ظاهرة الوطنية الدستورية (constitutional patriotism) والتي تعني أن "الثقافة المدنية" أو مجموع قواعد المجتمع المدني حلت محل الأيديولوجيا القومية.

ولعل هذا التحلل من رباط الهوية الاجتماعية لصالح الهوية الدستورية، هو الذي يقف وراء إحلال مفهوم الجنسية (citizenship) محل القومية (nationality)، حيث يمثل المفهوم الأول التشارك الحقوقي والعضوية في مجتمع مكان الإقامة، بينما يمثل الثاني التشارك القومي، أي التعبير عن روابط مشتركة تحدد الأصول العرقية أو اللغوية أو الدينية، مما يعني إفراغ الدولة من مضمونها السوسولوجي القائم على الهوية الاجتماعية التاريخية<sup>(20)</sup>، ولعل ذلك يساعدنا على

فهم المدلول الاستراتيجي لمفهوم حقوق الإنسان بدلاً من حقوق المواطن، ليكون ذلك مقدمة لحوار إنساني اعتمد هابرماس أنه المدخل الأنسب لتغيير الخطاب السائد في العلاقات الدولية<sup>(21)</sup>.

وتتجلى ظاهرة التحلل من الثقافة القومية في مظاهر معينة، كضعف اللغة المحلية لصالح لغة أجنبية، كما هو الحال عند المقارنة بين استخدام اللغة الإنجليزية في المشرق العربي والفرنسية في مغربه من ناحية واللغة العربية من ناحية أخرى بخاصة في الفروع العلمية والتكنولوجية في الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث والمؤتمرات العلمية العربية، أو من خلال مظاهر التداول اليومي باللغة الإنجليزية، أو كتابة لافتات المحلات التجارية، أو التراسل عبر الإنترنت أو الهواتف النقالة واشتراط إتقان اللغة الإنجليزية للتوظيف وكتابة الإعلانات وقوائم الطعام في المطاعم<sup>(22)</sup> أو من خلال غرس نماذج ثقافية تحل محل النماذج القومية، مثل إحلال أفلام الكرتون للأطفال محل القصص الشعبي التقليدي برموزها التقليدية، فتوم وجيري أو بوبي (Popeye) هي نماذج تساهم في تشكيل أذواق الطفل من خلال منظومة قيمة تنطوي عليها هذه الأفلام كقيمة الصراع والقوة بدلاً من قيم الحس الإنساني التي كانت تغلب على القصص والأساطير الشعبية، إلى جانب التأثير اللغوي في الطفل العربي والذي استدعى من الجامعة العربية أن تعقد مؤتمراً لدراسة تأثير العولمة في لغة الطفل العربي<sup>(23)</sup>، كما أن الارتباط بين الشباب والفرق الرياضية أو الأبطال الرياضيين من مجتمعات أخرى، أو زعماء سياسيين أو نجوم السينما يشكل جزءاً من هذا التحلل، إلى جانب التحلل من شكل القصيدة المحلية أو المقام والإيقاع الموسيقي أو الطرز المعمارية أو أنماط اللباس أو الطعام... الخ، وهذه كلها هي التي

تشكل الثقافة والوجدان القومي، غير أن مصدر كل هذا التدفق من مكونات الثقافة الوافدة محمول بوسائل العولمة وقادم من المجتمعات الرأسمالية بشكل رئيس، مع ضرورة إدراك أن الرأسمالية لا تعني المرادف للعولمة رغم التداخل بينهما، فالعولمة في منظورها الاستراتيجي تلغي الدولة، بينما الرأسمالية - كما يرى فاليرشتاين - لا توافق على إلغاء الدولة لأنها أداة سيطرتها على المجتمع<sup>(24)</sup>.

ماذا يعني ذلك للدولة في العالم العربي؟

على المستوى الفكري، فإن المفكرين العرب توزعوا بين تيارات ثلاثة، تيار يقف ضد العولمة ووقفاً حاسماً ولا يرى فيها سوى أنها تشكل غزواً فكرياً وشكلاً جديداً من الاستعمار، وتيار ثان يقف موقفاً مناقضاً، ويرى فيها قوة تحرير وآلية للتطور يمكن الاستفادة منها، بينما يقف التيار الثالث متوسطاً الموقفين ويرى في العولمة ظاهرة تنطوي على أبعاد إيجابية وأبعاد سلبية، وتبدو أغلب التيارات الدينية والقومية واليسارية أقرب إلى الاتجاه الأول، بينما يقف ما يسمى الليبراليون العرب الجدد مع التيار الثاني، في حين يتسم الفريق الثالث بتنوع المنتمين له<sup>(25)</sup>.

لكن تصنيف التيارات الفكرية العربية طبقاً لتقديرها لأثر العولمة في الدولة القومية بشكل عام والدولة العربية بشكل خاص يوصلنا إلى ربط هذه التيارات العربية بالتيارات الفكرية على المستوى العالمي، وهو ما يعيدنا إلى ظاهرة العولمة من جديد، أي أن الفكر العربي على اختلاف توجهاته ومواقفه من العولمة هو انعكاس لمدارس وضعت أسسها في دول العولمة المركزية، وهو ما نلاحظه في الآتي:

أولاً: - إذا أخذنا بالتيار الأول (التيار الواقعي) والذي ما زال أسير النظرية الواقعية في العلاقات الدولية سواء منها التقليدية (مورغانشو ونيبور وغيرهما) أو الجديدة (كينيث والتز وباري بوزان

وغيرهما)، نجد أن الواقعة الجديدة أخذت تُقرّ بالتغير الذي أصاب  
وظيفة الدولة ومركزيتها، مما يعني أن الدولة العربية ستواجه خلال  
السنوات القادمة التحديات التالية:

**التحدي الأول:** - اتساع قاعدة المطالبين بالمشاركة في اتخاذ  
القرارات الاستراتيجية، وهو ما يعني تراجع النزعة المركزية في  
السلطة السياسية من ناحية، الأمر الذي يفتح المجال للنزعات  
الانفصالية للأقليات بالتنامي من ناحية ثانية، ولعل ما جرى في  
العراق ودعوات الاستفتاء على مستقبل جنوب السودان والانقسام  
في الجسد السياسي الفلسطيني وتنامي التوترات بين الأقباط والمسلمين  
في مصر أو بين العرب والأمازيغ في المغرب العربي أو بين شمال  
اليمن وجنوبه أو داخل الشمال اليمني تشير إلى أن نزعة التفكك  
ترافقت مع ظاهرة الديمقراطية.

لكن الدراسات المتخصصة في قياس العلاقة بين مؤشرات العولمة  
وحدة النزعات الانفصالية لدى الأقليات على المستوى العالمي، لم  
تثبت أن هناك علاقة بين المسألتين، أي لم تكن النزعة الانفصالية  
للأقليات القومية أكثر حدة في الدول الأكثر عولمة، وهو أمر لاحظناه  
في هذه الدراسات في المؤشرات المتعلقة بالوطن العربي، بل بالعكس  
من ذلك كان الصراع الداخلي في الدول العربية هو الأكثر في الدول  
العربية الأقل عولمة (العراق، الجزائر، السودان، مصر، اليمن، فلسطين)،  
غير أن المسألة هنا تشير إلى ترابط بين النزعة الانفصالية للأقليات وبين  
مستوى الديمقراطية في النظام السياسي العربي<sup>(26)</sup>.

ولكن السؤال الهام هنا هو مدى العلاقة بين الديمقراطية والعولمة  
في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، بمعنى هل هناك  
علاقة بين تزايد مؤشرات العولمة في بلد ما وبين نزوع ذلك البلد

إلى الديمقراطية؟ ويترتب على ذلك سؤال فرعي آخر هو هل هناك علاقة بين النزعة الانفصالية للأقليات وبين العولمة؟

تعيدنا الإجابة عن هذه الأسئلة إلى موضوع منهجية قياس العلاقة بين العولمة من ناحية وكل من الديمقراطية والنزعة الانفصالية من ناحية ثانية، ثم العلاقة بين الديمقراطية والنزعة الانفصالية من ناحية ثالثة. وعند استعراض الأدبيات الخاصة بهذا التأثير المتبادل بين المتغيرات الثلاثة (العولمة، الديمقراطية، النزعة الانفصالية) توصلنا إلى النتائج التالية<sup>(27)</sup>:

1. ليس هناك علاقة إيجابية بين العولمة والديمقراطية في الوطن العربي، ورغم أن الدراسات المختلفة في هذا الجانب يعترها تباين في النتائج عند تطبيق الموضوع على مناطق مختلفة من العالم، غير أن المنطقة العربية حظيت بإجماع كل الدراسات التي تمكّنت من الاطلاع عليها والتي اعتمدت قياساً كمياً من خلال رصد معامل الترابط بين المتغيرين، بعدم وجود علاقة بين الديمقراطية والعولمة بشكل واضح في الدول العربية.
2. تشير الدراسات الخاصة بتأثير العولمة في الديمقراطية في الوطن العربي إلى أن العولمة كانت ذات تأثير عكسي في هذا الجانب من الناحية العربية بخاصة في الدول العربية المركزية، إذ أدت إلى تعزيز دور الأجهزة الأمنية والتعاون الأمني مع الدول الأجنبية، كما أدت إلى تمركز السلطة الفعلية بيد عدد محدود من نخب الليبراليين الجدد العرب، كما لم تجد الدراسات فارقاً ذا معنى بين الدول النفطية وغير النفطية في هذا السياق<sup>(28)</sup>.

ولكي نوضح هذه المسألة نشير إلى أن الدول العربية التي حققت مستوى عالياً من العولمة السياسية وهي مصر والأردن

والمغرب وتونس ليست هي الدول التي اعتبرت دولاً أكثر ديمقراطية من بقية الدول العربية، فقد اعتبرت لبنان أنها الدولة العربية الوحيدة التي حققت مستوى من الديمقراطية يضعها ضمن الدول الحرة، كما أن موريتانيا احتلت مكانة ضعيفة للغاية في مجال مؤشرات العولمة المختلفة لكنها اعتبرت من ضمن الدول العربية الحرة نسبياً، بينما مصر التي احتلت المرتبة الأولى عربياً في العولمة السياسية تم تصنيفها دولةً غير حرة، وهو ما يوضّحه الجدول رقم (3)<sup>(29)</sup>.

### الجدول (3): مستويات الحرية السياسية في الدول العربية

الدولة	مجموع النقاط: 1-5 حرة 6-10 حرة نسبياً 11- غير حرة	الترتيب عربياً حسب مقياس فريدوم هاوس
الأردن	9	3
الإمارات	11	8
البحرين	10	6
تونس	11	8
الجزائر	11	8
السعودية	13	15
السودان	14	17
سوريا	13	16
العراق	12	14
عمان	11	8
قطر	11	8
الكويت	8	2
لبنان	5	1
ليبيا	14	17
مصر	11	8
المغرب	9	3
موريتانيا	9	3
اليمن	10	6



**التحدي الثاني** - إن انخراط الدولة في عضوية العديد من البنى فوق القومية أو الدولية، يعني قبولها بتفويض بعض شؤونها الداخلية إلى قوى غيرها، الأمر الذي يعني فقدانها لبعض من مظاهر سيادتها، ذلك يعني أن الدولة العربية تواجه ضرورة الانخراط في المؤسسات الدولية من ناحية، ولكنها ستضطر للتوافق مع قرارات هذه المؤسسات الدولية التي قد تكون ذات تأثير سلبي في انتماءاتها ووشائجها التاريخية من ناحية أخرى، وحيث إن العولمة تعني الانخراط المتزايد في المؤسسات الدولية، فإنها تنطوي على مخاطر فك هذه الوشائج.

**ثانياً:** مع أن الليبرالية الجديدة التي تعبر عن أيديولوجية العولمة تروج لتعميم ظاهرة الديمقراطية وما يرتبط بها من حريات سياسية واقتصادية، فإن ذلك لم يبد له أثر واضح في الوطن العربي، إذ يمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة أنماط من حيث ممارسة العملية الانتخابية والديمقراطية بشكل عام:

1. دول ليس فيها انتخابات إلا في مستويات دنيا فقط.
2. دول ليس فيها تداول على السلطة.
3. دول فيها انتخابات مقيدة (انتخابات دون أحزاب، أو انتخابات تخضع لحزب واحد، أو نظام هجين من المجالس المنتخبة والمجالس المعينة).
4. دول فيها انتخابات لكنها أسيرة بنية اجتماعية متخلفة تطغى فيها الروابط الآلية بشكل كبير على حساب الروابط العضوية التي أشرنا لها في نظرية دوركهايم. لكن الأنماط الأربعة السابقة هي أنماط غير حرة بالمقاييس الدولية، ولكنها ضعيفة أو متوسطة المستوى من حيث درجة

تحقيق العولمة، وقد يؤدي ذلك إلى الاعتقاد - والحالة هذه - إلى أن هناك علاقة بين الاستبداد السياسي وبين غياب العولمة، لكن تصنيف الدول العربية حسب درجات عولمتها لا يتطابق مع تصنيفها حسب تحقق مؤشرات الحرية السياسية.

5. وتزداد الظاهرة تعقيداً وصعوبة في الفهم عند الانتقال إلى مجال

الممارسة الفعلية للسلوك السياسي بعيداً عن النصوص الدستورية والقانونية، إذ تتشابك الممارسة السياسية مع ظواهر أخرى لا تتوافق مع منظومة قيم العولمة، إذ تتسم ملامح الممارسة السياسية في الوطن العربي بسمات تؤثر في العملية الانتخابية من أهمها:

أ. **الدمج بين السلطة والدين**، بل وكثيراً ما تم الاتكاء على الدين لتولي السلطة أو تبرير توليها، رغم أن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان باعتبارها أحد تجليات ثقافة العولمة تأتي قبول فكرة تولى المنصب العام استناداً إلى البعد الديني.

وهنا تبرز لنا إشكالية العلاقة بين بنية ثقافية عربية يشكل الدين أحد أبرز أسسها، وتخصر تولى مناصب عامة محددة على أساس ديني، وبين قيم حقوق الإنسان التي تعبر عن ثقافة العولمة، حيث تحصر أغلب الدساتير العربية تولى المناصب الأولى في الدولة في المسلمين (ويكفي أن نلاحظ للمقارنة فقط أن في الهند رئيساً من الشيخ ورئيسة وزراء هندوسية وزعيمة أهم الأحزاب الحاكمة مسيحية من أصول أوروبية، وأن الرئيس الفرنسي ليس من أصول فرنسية، والرئيس الأمريكي ليس من أصول أمريكية، وأن السنغال وأوغندا وتنزانيا ونيجيريا تعاقب على الرئاسة في كل واحدة منها رئيساً مسلماً أحياناً ومسيحياً أحياناً أخرى).

ونحن هنا لسنا بصدد تفضيل خيار على آخر (الدين أو العلمانية)، بل نحن معنيون فقط برصد مدى انعكاس منظومة القيم السياسية التي تطرحها ثقافة العولمة في الثقافة السياسية العربية المعاصرة.

وإذا انتقلنا إلى قطاع التعليم الذي يشكل مركز تعميق وعقلنة منظومة القيم القومية في كل المجتمعات، فإن المؤشرات الكمية في الوطن العربي تشير إلى أنه خلال الفترة من 1993-2009، كان عدد الجامعات الخاصة يمثل حوالي 70% من الجامعات الجديدة التي تم افتتاحها في الوطن العربي، غير أن الملفت للانتباه هو أن (50) جامعة جديدة - من مجموع 213 جامعة في العالم العربي<sup>(30)</sup> تمثل فروعاً لجامعات أجنبية ناهيك عن الجامعات الأجنبية المشتركة مع دول عربية مثل الجامعة الألمانية الأردنية أو الألمانية المصرية... الخ.

ولعل الظاهرة ذاتها هي التي تظهر في مجال الإعلام، إذ تشير إحدى الدراسات<sup>(31)</sup> إلى أن أول مشاريع التطوير الإعلامي في العالم العربي تمت من خلال المساعدات الخارجية وتحديدًا من الاتحاد الأوروبي عام 1993-1994، وبرز الدور الألماني بشكل واضح في هذا المجال، كما أن 55 من المحطات الفضائية العربية ظهرت خلال الفترة 2005-2007، لكنها تؤدي وظيفة مزدوجة، فهي تزيد من مساحة الحرية والوعي السياسي لبعض القضايا، لكنها تؤجج في كثير من الأحيان مشاعر التعصب القطري من ناحية ثانية، وهو ما يتضح في النزعة القطرية التي تظهر في برامج هذه

المخططات، وهذا يعني أن العولمة تتحرك على مستويين: عولمة من فوق تقوم بها المؤسسات الرسمية والقوى الاقتصادية وعولمة من تحت تقوم بها قوى اجتماعية مشغولة بالبيئة وحقوق الإنسان ومقاومة السلطة الإقطاعية والداعية إلى التنوع الثقافي وإنهاء الفقر والعنف... الخ لكن نتائجها في الوطن العربي لا تتفق مع توجهاتها<sup>(32)</sup>، ذلك يعني أن العولمة ظاهرة جدلية، فهي ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً، كما أن نجاحها في التطوير في بيئة معينة دون النجاح في بيئة أخرى يبين أثر العوامل الوسيطة التي تدفع بالعولمة في هذا الاتجاه أو ذاك، مثل بنية النظام السياسي، أو طبيعة النخب الحاكمة وغير الحاكمة، أو المنظومة القيمية للمجتمع... الخ. وفي الوقت الذي تترك تكنولوجيا المعلومات أثراً في لبرلة المجتمع إلى حد ما (أي العمل على تحويل المجتمع في اتجاه قيم الليبرالية)، إلا أنها أدت إلى ضعف التواصل الاجتماعي في بعض الدول العربية كالخليج بخاصة بين الشباب ومجتمعهم، حيث تراجعت نسب مشاركة الشباب في النشاطات الاجتماعية والسياسية بشكل يتوازى مع انتشار تكنولوجيا المعلومات، وأصبح التواصل بين هؤلاء الشباب والمجتمعات الخارجية أكبر من تواصلهم الداخلي<sup>(33)</sup>.

كما تبين الدراسات الخاصة بتأثير تكنولوجيا المعلومات - باعتباره من آليات العولمة - أن هناك بعض التأثير الليبرالي في دول الخليج بفعول هذه الآليات، لكن السلطة السياسية توظف هذه الآليات في أحيان كثيرة بشكل يخدمها أكثر من خدمته للتطور الليبرالي في المجتمع<sup>(34)</sup>.

وعند تحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات التي تعدّ أحد مظاهر العولمة على الحريات السياسية في العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، يمكننا تقسيم هذا التأثير إلى بعدين: **البعد الأول: التأثير الإيجابي**، لعل أبرز مظاهر تأثير تكنولوجيا المعلومات هو دورها في التحول الذي أصاب "طبيعة" السلطة، فمتغيرات السلطة المادية التقليدية (كالثروة، والمكانة الاجتماعية... الخ) تراجعت لصالح سلطة تقوم على البعد التقني والمعرفي، أي التحول نحو سلطة التكنوقراط، مع التنسب إلى أن نسبة الإتاحة للوصول إلى المعرفة أكبر منها للوصول إلى الثروة أو المكانة الاجتماعية التقليدية، مما يجعل من التكنولوجيا، من هذا الجانب، أكثر ديمقراطية من غيرها من وسائل الإتاحة، إذ إنها متاحة لأكثر عدد ممكن من الأفراد.

إن التوسع في استخدام الإنترنت وغيره من وسائل التكنولوجيا كالفصائيات إلى جانب تأثير الوسائل التكنولوجية الأقل حداثة ساهم في:

- إطلاع المجتمعات العربية على تجارب ومظاهر الديمقراطية في المجتمعات الأخرى، مما عزّز النزعة الديمقراطية في العالم العربي.
- تعلم أساليب الممارسة الديمقراطية ومفرداتها، مثل النظم الانتخابية المختلفة، الحملات الانتخابية، الحوار السياسي، المعارضة السياسية... الخ.
- تعلم المخاطر التي تنطوي عليها عمليات التحول الديمقراطي.

غير أن التدقيق في هذه الجوانب، يشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات كانت أسرع أثراً في بعض الدول في العالم (شرق أوروبا على سبيل المثال)، بينما كانت أقل أثراً في دول أخرى كما هي الحال في المجتمعات العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن التحولات الكبرى في حياة المجتمعات ليست أحادية العلة، بل هي محصلة تفاعل بين عوامل متشابكة، غير أن البحث هنا يسعى إلى تحديد دور البعد التكنولوجي في هذه التحولات.

**البعد الثاني: التأثير السلبي،** ويزر الأثر السلبي لتكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة الدول على الرقابة والتنصت، حيث زادت هذه التكنولوجيا من القدرة على المراقبة بعدة أشكال:

- المراقبة المباشرة للشخص: إذ وفرت وسائل التكنولوجيا السمعية والبصرية القدرة على مراقبة الشخص مباشرة حيث يوجد، ومراقبة أقواله وأفعاله.
- المراقبة السيكولوجية: حيث يتم استخدام بعض الاختبارات العلمية (الشفوية والتحريرية) لتحديد بنية الشخص السيكولوجية من ميول وتوجهات وغيرها.
- مراقبة البيانات وتجميعها وتبادلها بين الأجهزة المختلفة، ثم توظيف هذه البيانات بشكل يجد من حرية الفرد أو يزيد من مجال التضيق عليه.

كما أن استخدام القوى المساندة للديمقراطية للتكنولوجيا، يقابله إمكانية استخدامها من القوى المناهضة للتوجهات الديمقراطية بنفس الكفاءة والسرعة، بل يربط بعض الباحثين

بين سرعة انتشار التوجهات المتطرفة في الدول الأوروبية والدول النامية إلى تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات، فالتنظيمات السياسية المتطرفة قومياً ودينياً تجد لها مواقع على شبكة الإنترنت، تنشر عبرها ثقافة معاكسة للديمقراطية، وأصبحت أكثر قدرة على الوصول إلى جمهور أكبر، وأكثر قدرة على استخدام الصوت والصور الحية للتحريض السياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة التكلفة لإيصال هذه المعلومات أصبحت قليلة جداً رغم اتساع دائرة متلقيها في كل أركان العالم.

وقد دلت دراسة كمية من خلال قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات باعتبارها من محركات العولمة على تطور الحريات السياسية والحريات الاقتصادية في عينة من 30 دولة، عشر منها من الدول مرتفعة العولمة، وعشر دول ذات مستوى متوسط في مؤشرات تحقق العولمة، والعشر الباقية من الدول منخفضة العولمة، وتبين من الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات أدت إلى تطور مستوى الحريات الاقتصادية بمتوسط يعادل 4,25 ضعفاً لتطور الحريات السياسية، وهو ما يفسر المضمون الفعلي للعولمة<sup>(35)</sup>، إذ يدل على أن نتائج العولمة في البعد السياسي هي نتائج ضعيفة، وهو ما يفسر عدم انعكاسها في أغلب المجتمعات على المسار الديمقراطي كما هي الحال في الدول العربية، بينما درجة الانخراط في آليات النظام الرأسمالي الاقتصادية - وهو الأهم من وجهة نظر مراكز هذا النظام - تبدو متسارعة وأكثر عمقاً.

وتدل العودة إلى مؤشرات العولمة في الدول العربية، إلى أن لا علاقة بين مؤشرات العولمة الاقتصادية ومؤشرات العولمة السياسية، فلو أخذنا على سبيل المثال كلاً من الأردن والبحرين، سنجد أن مجموع نقاط تحقق مؤشرات الحرية السياسية (الحقوق السياسية، الحريات المدنية، حرية التعبير والمساءلة، حرية الصحافة، حرية تمكين المرأة) في الأردن هو 24,3 نقطة مقابل 12,6 نقطة في البحرين، بينما في مؤشرات الحرية الاقتصادية (السياسة التجارية، تدفق الاستثمار الخارجي، البنوك، الأجور والأسعار، حقوق الملكية) كان الأمر على عكس ذلك، حيث سجلت الأردن 24 نقطة مقابل 30 نقطة للبحرين<sup>(36)</sup>، وهو ما يعني أن لا علاقة بين درجة العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، وهو أمر نرى أنه مرتبط بمتغيرات وسيطة مثل:

- الوزن الإقليمي للدولة، فالتطور الديمقراطي في دولة إقليمية مركزية تسمح به قوى العولمة بمقدار عدم تأثيره في مصالح دول المركز الرأسمالي، أما التطور الديمقراطي في دول الهامش الإقليمي فهو أمر مسموح به في حدود أوسع من الدول الإقليمية المركزية.
- الاعتبارات الثقافية والاجتماعية في كل دولة، من حيث مستوى التعليم، ونسبة الحضر من العدد الكلي للسكان، منظومة القيم السائدة... الخ.

ب. أولوية المتغير الأمني على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، إذ تمثل الحريات السياسية والاجتماعية وغيرها جانباً تابعاً في تطورها للجانب الأمني، سواء أكان



هذا الجانب الأمني ناتجاً عن تهديد خارجي أو داخلي حقيقي أو مفتعل.

ج. أولوية الذكورة على الأنوثة، تدل البيانات المتوفرة عن واقع المرأة العربية على أن مكانتها لا تعكس تغلغلاً لمنظومة قيم العولمة للمجتمع العربي، فعند النظر في تمكين المرأة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نجد ما يلي:

1. لا تزيد نسبة النساء في البرلمانات العربية عن 12% في أحسن الأحوال في أية دولة عربية، وبعض الدول العربية لا تزال المرأة ممنوعة من الترشح أو الانتخاب، كما أن المرأة لم تحصل على حق الترشح والانتخاب في بعض الدول العربية إلا مؤخراً (الكويت في عام 2006)، إلى جانب أن النظرة الدونية للمرأة تحُول دون التعامل معها في مجتمع ذكوري كإنسان مؤهل لشغل المناصب العليا<sup>(37)</sup>.

ويتضح مدى تخلف الوطن العربي في هذا المجال عند مقارنته مع بقية دول العالم، ففي حين تحتل المرأة 9,6% من المقاعد البرلمانية في الوطن العربي حتى عام 2007 (مقابل 4,3% عام 1995)، فإن المعدل العالمي هو 17,7% عام 2007 (مقابل 11,3% عام 1995)، كما أنه يصل إلى 9,8% في أفريقيا جنوب الصحراء<sup>(38)</sup>، ويدل ذلك على أن الزيادة في نسبة مقاعد المرأة في العالم أكثر من نسبة زيادتها في الوطن العربي، مما يشير إلى أن الحراك الاجتماعي في العالم أعلى وتيرة منه في الوطن العربي.

بل لعل من المفارقات في الحياة السياسية العربية، أن نسبة المرأة في المناصب القيادية في الأحزاب الدينية العربية أعلى منها في الأحزاب العلمانية، بل تدل بعض النماذج على أن النسبة متباعدة في بعض الأحيان إلى حد بعيد، ففي الحزب الشيوعي اللبناني تحتل المرأة ما نسبته 2,6% من المناصب القيادية، بينما تصل النسبة في حزب الله إلى 22,5%، علماً أن المرأة اللبنانية حصلت على حقوقها السياسية عام 1953<sup>(39)</sup>. كما يلاحظ أنه من بين جميع الأحزاب العربية التي يصل عددها إلى حوالي 400 حزب تقريباً، لا يوجد سوى حزب واحد تقوده امرأة، وهو حزب العمال اليساري الجزائري الذي تقوده لوزية حنون منذ 1990.

2. مع أن انخفاض نسبة المشاركة السياسية للمرأة العربية هي انعكاس لانخفاض نسبة مشاركتها في الحياة العملية بشكل عام، حيث تمثل المرأة العربية ما نسبته 29% من العاملين، غير أن الملفت للنظر أن نسبة المشاركة للمرأة في العمل هي الأقل عالمياً من ناحية، ولكنها تزداد انخفاضاً في الدول العربية الأعلى دخلاً<sup>(40)</sup>، مما يعني أن الرفاه الاقتصادي لم ينعكس في التمكين الاجتماعي للمرأة، وهو أمر عائد للبنية الاجتماعية والثقافية لهذه الدول من ناحية ثانية.

وعند المقارنة بين واقع المرأة العربية وواقع المرأة في العالم استناداً إلى 14 مؤشراً من المؤشرات التي تقيس وضع المرأة في المجتمع، فإن الدول العربية احتلت من بين 120 دولة في العالم مراتب تراوحت بين

المرتبة 101 والمرتبة 120، أي أن الدول العربية وقعت كلها في ذيل القائمة، وهو أمر يعزز ما أشرنا له من أن قيم العولمة لا تزال ضعيفة للغاية في العالم العربي<sup>(41)</sup>.

لكن التأمل في مؤشر تمكين المرأة باعتباره من قيم العولمة، يثير العديد من الملاحظات التي تحتاج إلى التنبه لدور العوامل الوسيطة التي أتينا على ذكرها (أي مجموعة العوامل التي تتدخل بين المتغير المستقل والمتغير التابع)، وهو ما يجعل مقاييس العولمة (كيري وكوف) التي أتينا عليها أقل إقناعاً نظراً لإغفالها دور العوامل الوسيطة، فعند النظر إلى قضية المرأة التي تعدّ أحد المؤشرات على تغلغل الثقافة الليبرالية للعولمة تواجهنا إشكالية في معالجة هذا الموضوع، فما هو تعريف الفعل السياسي لنقيس من خلاله حجم مشاركة المرأة؟ هل هو الفعل الموجه مباشرة للسلطة السياسية سواء دفاعاً أو هجوماً عليها؟ هل النمط التربوي الذي يبدأ من الأم في المنزل هو فعل سياسي أم لا؟ وهل نمط الاقتصاد المنزلي هو فعل سياسي أم لا؟ فإذا كان الإنسان حيواناً سياسياً كما يقول أرسطو، فإن قصر الفعل السياسي على العلاقة بالسلطة هو تحجيم للظاهرة السياسية.

غير أن الظاهرة السياسية شأن كل الظواهر، لها بعد مركزي، والعلاقة بين الفرد والسلطة هي بؤرة الفعل السياسي. من ناحية أخرى، فإن منظومة القيم ومنهج التفكير وتجسدهما في بنية المجتمع وإنتاجه المادي والروحي تمثل المعنى العام للثقافة.

ذلك يعني أن علينا أن نجد العلاقة بين الثقافة والمشاركة السياسية من ناحية، وخصوصية دور المرأة في هذه العلاقة من ناحية ثانية، وهنا يمكن أن نلخص هذه المشكلة في قضية واحدة وهي صعوبة النمذجة (أي وضع كل الدول في نموذج واحد والقياس من

خلالها)، فقد دأبت كثير من الدراسات على الربط المباشر بين متغيرات بذاتها وبين مستوى مشاركة المرأة في الميدان السياسي، غير أن الواقع يشير إلى أن هذا الربط المباشر يواجه بعض المشكلات عند محاولة بناء نموذج تفسيري، ورغم أن المواقف من المرأة يسودها على المستوى العالمي نظرة دونية في كل المجتمعات (7% فقط من الوزراء في العالم من النساء)، إلا أن حدة النظرة تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وتلعب العوامل السياسية والاقتصادية دوراً في تحديد حدة الفروق.

غير أن الربط المباشر بين المنظومة الثقافية ومدى ليبراليتها وعولمتها وبين المكانة السياسية للمرأة ومدى مشاركتها السياسية، يواجه مشكلة تفسير العديد من الظواهر التي لا تتسق مع هذه النظرة، وهو ما نستدل عليه بالمؤشرات التالية التي تعبر عن نماذج مختلفة من دول في أقاليم متعددة من العالم<sup>(42)</sup>:

1. مشكلة الربط بين سيادة قيم الذكورة وبين ضعف مشاركة المرأة السياسية: إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر أن نيوزيلندا منحت المرأة حق الانتخاب عام 1893 باعتبارها أول دولة في العالم، بينما انتظرت المرأة السويسرية حتى عام 1971 أي بفارق زمني يقارب الثمانين عاماً؟ رغم أن المجتمع التقليدي أوسع قاعدة في نيوزيلندا منه في سويسرا.

وكيف نفسر أن نسبة النساء في البرلمان الأوغندي أكثر من ضعف نسبتهم في المجتمع الفرنسي أو الياباني.

وتدل أدبيات الثقافة الهندوسية على نظرة أقل تحيزاً ضد المرأة، لكن ذلك لم ينعكس على نسبة مشاركتها السياسية أو دورها السياسي في المجتمعات الهندوسية بشكل يختلف كثيراً عن المجتمعات النامية الأخرى، كما أن نسبة مشاركة النساء في

الانتخابات الرئاسية الأمريكية تتفوق على نسبة مشاركة الرجال منذ 1980.

2. مشكلة الربط بين ضعف نسبة مشاركة المرأة والقيم الدينية مع التركيز على القيم الدينية الإسلامية بشكل محدد؟ في هذه الحالة كيف نفسر ما ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2005 بأن الحركات الإسلامية تقف في طليعة الحركات السياسية في مجال تمكين المرأة في العالم العربي، وكانت نسبة المرشحات لحزب الدعوة الإسلامي العراقي تصل إلى 30%، كما أن إحدى الدراسات تبين أنه من بين 48 حزباً دينياً شاركت في الانتخابات في الوطن العربي خلال الفترة من 1968-2008، كان منها 17 حزباً (35,4%) تؤيد مساواة المرأة مع الرجل مساواة تامة ومطلقة.

وعند النظر إلى المجتمعات الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية، نجد أن نسبة النساء في الهيئات السياسية (السلطة التنفيذية، الإدارة المحلية، السلطة التشريعية) في دول مثل كوستاريكا والأرجنتين تصل إلى 35%، بينما في دول كاثوليكية أخرى في نفس القارة أقل من ذلك كثيراً.

3. مشكلة الربط بين قوة النزعة القبلية وبين ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي، وتستدعي هذه الفرضية تفسير كيف تتمثل المرأة في مجتمع قبلي حاد كالمجتمع الرواندي (حيث انقسام إثني حاد بين الهوتو والتوتسي) بنسبة 48,8% في البرلمان لتحتل بذلك المرتبة الأولى في العالم، وهي نسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف النسبة في الولايات المتحدة، بل وأعلى من جميع دول الشمال الأوروبي التي تعد الأكثر تطوراً في هذا المجال على المستوى العالمي.

4. الربط بين مستوى التعليم وبين تمكين المرأة: وهنا كيف نفسر أن الأردن يحتل المرتبة 109 عالمياً في مستوى تمثيل المرأة سياسياً بينما تحتل السودان المرتبة 85 والمغرب المرتبة 78 رغم أن الأردن متقدم عليهما بشكل واضح في مستوى التعليم ونسب الأمية؟ ولو انتقلنا إلى أوروبا سنجد أن نسبة وجود المرأة في المناصب السياسية في فرنسا 12%، بينما في ألمانيا تصل إلى 32,2% (أي أكثر من 2,5 ضعف)، وفي جمهورية التشيك تصل إلى 17% بينما في اليونان حوالي نصف هذه النسبة (8,7%)، رغم أن الفارق في نسب التعليم بين هذه الدول لا يكاد يذكر.

وعند المقارنة الأوسع على المستوى الأوروبي، نجد أن هناك 8 دول أوروبية يتشكل برلمانها من 30-39% من النساء، بينما هناك 10 دول فيها نسبة تقل عن 10%، وهناك 20 دولة بين 10-19%، و6 دول بين 20-29%، ودولة واحدة أكثر من 40%، رغم التقارب الكبير في مستويات التعليم.

5. الربط بين مستوى الدخل أو الفقر وبين ضعف المشاركة السياسية للمرأة، وفي هذه الحالة سنلاحظ المفارقة الشديدة مع هذه الفرضية وهي أن دول الخليج العربية هي الأعلى دخلاً بين الدول العربية وهي الأكثر تخلفاً في مجال تمكين المرأة سياسياً، ففي حين يبلغ معدل دخل الفرد في الإمارات المتحدة 11 ضعفاً لدخل الفرد التونسي، إلا أن الإمارات تحتل المركز 126 في تمكين المرأة بينما تونس تحتل المرتبة 27.

ما الذي نصل له من المؤشرات السابقة:

1. صعوبة الربط المباشر بين الثقافة أو الدخل أو مستوى التعليم أو الدين وبين مشاركة المرأة، أي أن وضع أنماط ثقافية معينة،

وربط نسب المشاركة فيها بشكل وثيق هو أمر لا تدل عليه المعطيات المجتمعية الدولية، وهو أمر تروّج له ثقافة العولمة من خلال ما أطلق عليه فاليرشتاين مصطلح الجيوثقافي (Geoculture) حيث يتم تفسير عدم سيادة القيم الليبرالية والانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة في بعض المناطق من خلال ربط الانغلاق والتخلف والاستبداد السياسي بسيادة قيم معينة مثل الدين والقبلية والامية والذكورة... الخ<sup>(43)</sup>. وقد لاحظنا عند تطبيق ذلك على مشاركة المرأة السياسية عدم إمكانية وضعها في نموذج تفسيري متكامل، مما يستدعي البحث عن عوامل وسيطة أخرى لتجعل هذا التفسير ممكناً.

2. بدا لنا أن العوامل الوسيطة بين الثقافة والمشاركة للمرأة تمثل عاملاً يساعد على فهم العلاقة، وقد تتمثل هذه العوامل الوسيطة في الآتي:

1. طبيعة النخبة السياسية (التي تصوغ الدستور أو تضع النظم الانتخابية... الخ)، وتكفي المقارنة بين النخبة السياسية في السعودية والنخبة السياسية في الكويت أو البحرين لتفسير الفارق في البيئة السياسية بينها.
2. طبيعة النخبة النسوية ودرجة فعاليتها، فالدول التي عرفت حركات تحرر وطنية أو تغلغل الاستعمار فيها فترات طويلة تختلف عن المجتمعات المغلقة تاريخياً.
3. التاريخ السياسي للدولة ممثلاً في نظم الحكم المتعاقبة أو مستوى التطور الحزبي... الخ.

من كل ما سبق، نستدل على أن المؤشرات السياسية التي تناولناها في الصفحات السابقة لا تدل بأي شكل من الأشكال على انعكاس

ثقافة العولمة السياسية على الوطن العربي، رغم أن أعلى مؤشر من مؤشرات العولمة في الوطن العربي هو المؤشر السياسي كما لاحظنا عند قياس المؤشرات. ويزداد هذا التناقض حدة إذا اعتبرنا أن مؤشرات العولمة السياسية في المقاييس الدولية المتمثلة في عدد السفارات وعضوية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمشاركة في عمليات حفظ السلام التي يشرف عليها مجلس الأمن الدولي لا تمثل المؤشرات الأكثر أهمية في مجال العولمة السياسية، بل لا بد من التركيز على مؤشرات أخرى مثل درجة انتشار أيديولوجية الليبرالية الجديدة في المجتمع العربي، حجم القواعد العسكرية الأجنبية التابعة للمراكز الرأسمالية، الميول الأيديولوجية للنخب السياسية، وهي مؤشرات تزيد من مستوى العولمة السياسية بشكل لا يتناسب مع ضعف ثقافة العولمة السياسية، ويبدو أن عمق الثقافة التقليدية وتركيبية المجتمع العربي (القبلية، الذكورية، الغيبية... الخ) بنتا جداراً عالياً بين ثقافة العولمة وبين المجتمع العربي، ناهيك عن أن السلوك السياسي لقوى العولمة تجاه القضايا العربية كان غالباً سلوكاً سلبياً مما ساهم في تكريس نوع من الحذر الكامن في الوعي واللاوعي العربي تجاه الثقافة الوافدة.

ولكي ندلل على أن المؤشرات المعتمدة في المقاييس الدولية لقياس البعد السياسي في ظاهرة العولمة غير كافية، سنتوقف عند أربعة أبعاد سياسية تشكل بعضاً من مظاهر العولمة المغيبة في المقاييس الغربية بشكل واضح:

**البعد الأول:** نموذج ما يسميه العديد من الدراسات ظاهرة "الإرهاب"، والتي يعد الوطن العربي طبقاً لهذه الدراسات أحد مصادر هذه الظاهرة. فقد خلصت إحدى الدراسات الأكاديمية للعلاقة بين العولمة والإرهاب إلى عدد من النتائج الهامة<sup>(44)</sup>:



أ. احتل الشرق الأوسط خلال الفترة من 1989-2006 المركز الأول عالمياً في عدد العمليات "الإرهابية" (ونستخدم التعبير هنا دون تبني لمعناه المتداول)، وهو ما يساوي 44,7% من مجموع العمليات في العالم، بينما كان نصيب المنطقة خلال الفترة من 1970-1997 حوالي 13,46% (وتحتل المرتبة الرابعة من بين خمس مناطق في العالم)، والملفت للنظر أن زيادة عمليات "الإرهاب" تركزت في الدول العربية التي تزايدت فيها مؤشرات العولمة في فترة ما بعد 1989 بخاصة بعد البدء في سياسات الإصلاح الاقتصادي في أغلب الدول العربية، ويكفي التنبيه إلى أن مؤشر الارتباط التكنولوجي (أحد مؤشرات العولمة) ساهم في مساعدة التنظيمات السياسية "الإرهابية" من خلال شبكات الإنترنت التي تعد من آليات العولمة في مجالات التجنيد وجمع الأموال وتأمين الدعاية وتشكيل الرأي العام، وتسهيل التواصل بين الخلايا في مناطق مختلفة.

ب. تشير قائمة المنظمات "الإرهابية" التي تعتمدها وزارة الخارجية الأمريكية حتى بداية عام 2010 إلى وجود 46 منظمة "إرهابية" على المستوى العالمي، منها 21 منظمة في الدول العربية، أي بنسبة 45,7% من مجموع هذه التنظيمات<sup>(45)</sup>، ورغم أن المعايير المعتمدة من الخارجية الأمريكية للتصنيف هي معايير غير دقيقة من وجهة نظرنا، إلا أن ذلك فتح المجال لاتفاقيات أمنية بين الدول الغربية الكبرى بشكل خاص والدول العربية، مما جعل من الأمن الداخلي العربي جزءاً من استراتيجيات دول العولمة، الأمر الذي سمح بتبادل المعلومات واختراق الطائرات الأمريكية الحربية لأجواء دول عربية والقيام بمهام عسكرية ضد تنظيمات محلية، مما جعل من مفهوم السيادة غير ذي معنى.

**البعد الثاني - الشركات الأمنية الدولية الخاصة العاملة في**  
 الوطن العربي والتي تعد أحد مظاهر العولمة، فرغم أن شركة بلاك  
 ووتر (Blackwater) قبل أن تتحول إلى شركة (xe) أخذت  
 الاهتمام الأكبر إلا أن عمل هذه الشركات في الدول العربية أكبر مما  
 يعتقد، والجدول رقم (4) يوضح مدى عولمة ظاهرة الشركات الأمنية  
 الخاصة وحجم عملها، ويتركز عمل العديد منها في المنطقة العربية في  
 دول الخليج العربي<sup>(46)</sup>.

**الجدول رقم (4): شركات الأمن الدولية في العالم**

عدد موظفي الشركة	عدد الدول التي تعمل فيها عالمياً	الشركة
570 ألف	بريطانية فروع في 37 دولة وتعمل في 110 دول	G4S (incl. ArmorGroup, Wackenhut, Ronco)
250 ألف	سويسرية فروع في 24 دولة وتعمل في 30 دولة	Securitas
92 ألف	مركزها أمريكا تعمل في 29 دولة	CSC (incl. DynCorp)
60 ألف	أمريكية تعمل في 5 دول	L-3 (incl. MPRI, Titan)
18 ألف	أمريكية تعمل في 5 دول	Guardsmark
12 ألف	أمريكية تعمل في دولتين	CACI
غ.م	بريطانية تعمل في 21 دولة	Control Risks
غ.م	بريطانية وفروعها في 4 دول وتعمل في 100 دولة	Janusian
غ.م	بريطانية/9 فروع/نشاط 100 دولة	Olive Group
غ.م	بريطانية/10 فروع	Global
غ.م	فرنسية/تعمل في 3 أقاليم أفريقية وآسيوية	Secopex
غ.م	تركية/تعمل في العراق	Ultra Services

وتشير التقارير المختلفة إلى أن هذه الشركات تمتلك معسكرات تدريب ولها سجون ولا تخضع للقوانين المحلية بشكل يفتح ثغرات واسعة في جدار السيادة الذي تعتبره الدول أحد أبرز سماتها.

وتمارس هذه الشركات العولمة من خلال المظاهر التالية:

1. تشكل نمطاً من التخصص، فبعد أن كانت الدولة تحتكر "القوة الخشنة" المتمثلة في القوة العسكرية والأمنية، أصبحت هذه الشركات تراحم أجهزة الدولة بعضاً من وظائفها ولو في حدود جنينية حتى الآن.

2. تدل المؤشرات المتوفرة إلى أن هذه الشركات تساهم في تشجيع الكفاءات على الهروب من المؤسسات العسكرية، حيث تصل الأجور إلى ما بين 400-600 دولار يومياً، وتصل أحياناً إلى 1000 دولار يومياً.

3. تمارس هذه الشركات على الدول التي تعمل فيها من أجل إعادة صياغة تشريعاتها بما يسمح لها بالعمل في داخل هذه البلاد ضمن ظروف تحددها الشركة، وهو ما يمثل تقليصاً آخر لمفهوم السيادة وحدودها.

4. تنقل هذه الشركات الأسلحة عبر الحدود دون خضوع لرقابة السلطات الحكومية في هذه البلاد، علماً أنها تمارس عمليات النقل في حوالي 50 دولة منها دول عربية، بل يعمل في العراق حوالي 55 شركة من هذه الشركات.

5. تمارس هذه الشركات عمليات تجنيد الأفراد عبر الحدود وتنقلهم من دولة إلى أخرى.

والملاحظ أن مقاييس العولمة الغربية التي أتينا عليها في الصفحات السابقة لا تدمج هذه المؤشرات ضمن مؤشرات العولمة

السياسية بشكل واضح ودقيق، لأن نقطة الضعف المركزية في هذه المقاييس هي أنها معنية بالمؤشرات التي توحى بجانب إيجابي للعملة، مع تغييب المؤشرات السلبية لها، وهو ما يجعل من مؤسسات القياس هذه إحدى أدوات ترويج ثقافة العملة في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص.

ولا شك أن دمج المؤشرات التي أتينا عليها في البعد السياسي وغيرها من المؤشرات التي سنأتي عليها في الأبعاد الأخرى للعملة، سيغير من حجم ظاهرة العملة في الوطن العربي.

البعد الثالث: من الضروري الإشارة إلى عملة السجون والتي تشكل الدول العربية من أبرز الدول المشاركة فيها، إذ تشير الدراسات إلى أن هناك 66 دولة تحتفظ بسجون "معمولة"، منها تسع دول عربية<sup>(47)</sup>، وتعني عملة السجون أن تحتجز دولة معينة في أراضيها سجناء يحملون جنسية دولة ثانية وذلك لحساب مصلحة دولة ثالثة وعبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة. وبغض النظر عن التفسيرات السياسية لهذا السلوك، فإن الأمر يعني تماهي الحدود الفاصلة بين الأمن المحلي والأمن الخارجي، وترابط عمل الأجهزة الأمنية المحلية والخارجية مع تجاوز واضح للقيود الدستورية في هذه الدولة أو تلك. ويرتبط بهذه الظاهرة بروز موضوع عملة القضاء، إذ أصبح بإمكان منظمات دولية أن تشكل محاكم لها صلاحيات محاكمة زعماء وقادة سياسيين متجاوزة القضاء الوطني وتشريعته، وتدل الأرقام المتاحة أنه حتى عام 2007 كان هناك 300 قاض دولي يعملون في مجال النظر في قضايا حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، وقد كانت الدول العربية من ضمن هذه المناطق كما هي الحال في السودان وليبيا وفلسطين ولبنان<sup>(48)</sup>.

البعد الرابع: الأثر السياسي للشركات متعددة الجنسية (أو عابرة القوميات): وسنعود في الصفحات القادمة إلى الدور الاقتصادي لهذه الشركات في الوطن العربي، لكننا سنركز هنا على دورها السياسي باعتبارها من أبرز آليات العولمة، حيث يبرز هذا الدور السياسي في: أ. طلب هذه الشركات بصورة غير مباشرة في أغلب الأحيان من دولها ممارسة الضغوط على دول أجنبية تعمل فيها هذه الشركات أو تسعى للدخول إليها.

ب. إثارة بعض القضايا في المحافل الدولية بطريقة غير مباشرة ضد دول معينة.

ج. التأثير المباشر في سياسات بعض الدول عبر سفارات دول هذه الشركات وملحقيها التجاريين.

د. التأثير في سياسات بعض الدول عبر الضغط على أفراد في حكومات تلك الدول بوسائل مختلفة.

ولكي نوضح دور هذه الشركات في ممارسة الضغط السياسي من ناحية ومدى نفوذها الدولي يكفي الإشارة لدور هذه الشركات في طرح قضية "الإرهاب" على الأمم المتحدة عام 1969 من خلال نفوذها في اتحادات الطيارين ومنظمات الطيران المدني.

ويمكن اعتبار ظاهرة الفساد السياسي تعبيراً مكثفاً عن الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في دول العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، سواء شركات البترول الأكثر أهمية في الوطن العربي أو غيرها من الشركات التي تعمل في قطاعات أخرى.

ووفقاً لأنصار العولمة، فإن الفساد السياسي يتناسب عكسياً مع تنامي ظاهرة العولمة، إذ إن انتشار القيم الديمقراطية من خلال

تزايد الشفافية والمحاسبة والمساءلة وحكم القانون سيؤدي إلى تراجع ظاهرة الفساد، كما أن انتشار وسائل الإعلام وتدفق رسائلها عبر المجتمع من الداخل والخارج، جعل السلطة السياسية تحت أنظار الجمهور مما قلل من فرص ممارستها للفساد بالتعاون مع الشركات متعددة الجنسية، وهو الأمر الذي شرحه أحد أبرز منظري العولمة أنتوني غدنز (Anthony Giddens) بالقول إن "تزايد اتهامات الفساد التي تواجهها الحكومات في العالم في الفترة الأخيرة لا يعود إلى تزايد ظاهرة الفساد بل لتغير بيئة عمل الحكومات التي أصبحت تشارك المواطنين في بيئة معلومات واحدة"<sup>(49)</sup>، فأصبحت هذه الحكومات مكشوفة للمواطنين أكثر من ذي قبل.

لكن العولمة قد تؤدي إلى نتائج معاكسة، فالعولمة تغلب نخب السوق على نخب الديمقراطية نتيجة حدة الاستقطاب الاجتماعي الذي تفرزه، مما يعنيه من اتساع التفاوت الاجتماعي الناتج أساساً عن تطبيق سياسات اقتصاد السوق والخصخصة ونزع الحماية عن القطاعات الأفقر وهميشها، مما يعني نقل القرارات من يد الأغلبية إلى يد النخبة المتميزة مالياً والمستثمرين الأجانب، وبالتالي استبعاد تأثير المواطن العادي عن مجال التأثير في القرار، كما أن النزعة الفردية التي تفرزها ثقافة السوق تؤدي إلى تنامي ظاهرة اللامبالاة وضعف المشاركة السياسية، وهو أمر تدل عليه نسب المشاركة السياسية المتراجعة في أغلب دول العالم، مما يضعف من التأثير في سلوك السلطة.

الجدول (5):

الفساد السياسي والعولمة السياسية

في الدول العربية لعام 2009

الترتيب دولياً	العولمة السياسية نقاط	الفساد السياسي <sup>(50)</sup> رتبة نقاط		الدولة
126	51,51	7	22	الإمارات
39	85,50	5	49	الأردن
110	60,25	4,1	66	الكويت
144	44,64	5,1	46	البحرين
28	89,25	3,3	89	المغرب
12	93,35	2,8	111	مصر
148	43,10	5,5	39	عمان
34	87	4,2	65	تونس
41	85,28	2,8	111	الجزائر
116	57,43	2,6	126	سوريا
111	58,58	4,3	63	السعودية
118	55,91	1,5	176	السودان
58	78,68	2,5	130	لبنان
132	48,36	7	22	قطر
103	63,12	2,1	154	اليمن
112	58,41	2,5	130	ليبيا
123	53,37	1,5	176	العراق

ومن الملاحظ طبقاً للجدول رقم (5) أن مستوى العولمة السياسية في الدول العربية لا يتناسب مع مستوى الفساد السياسي، إذ احتلت قطر الرتبة الأولى للدول العربية الأقل فساداً سياسياً (حيث حققت 7 نقاط من 10)، إلا أنها احتلت مرتبة متأخرة في العولمة السياسية، بينما احتلت مصر المرتبة الأولى في مؤشرات العولمة السياسية على المستوى العالمي لكنها كانت ضمن مجموعة الدول الأكثر فساداً سياسياً (حيث حققت 2,8 نقاط من أصل 10)، وتطبق نفس الملاحظة على كل من الإمارات العربية والكويت والبحرين والمغرب وعمان وتونس والجزائر والسعودية ولبنان، وهو ما يؤكد أن العولمة السياسية تقود إلى مزيد من الفساد السياسي الذي تعد الشركات متعددة الجنسية أحد محر كاته.

وقد دلت دراسة كمية أخرى، أن قياس العلاقة بين الفساد السياسي والعولمة السياسية خلال الفترة من 1995-2005 وصل إلى نفس النتائج من تأكيد زيادة العولمة السياسية للفساد السياسي<sup>(51)</sup>.

ومن الضروري أن ننوّه إلى مسألة دور الشركات متعددة الجنسية في موضوع حقوق الإنسان، إذ تدل تقارير ما يسمى (Business Group) التي تعمل في نطاق منظمة العفو الدولية لتتبع خروقات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان في الدول المضيفة ودول المقر على حد سواء، إلى جانب ما تقوم به الأمم المتحدة من خلال (Global Compact) والتي تلاها إنشاء لجنة فرعية لتشجيع مراقبة حقوق الإنسان في الشركات متعددة الجنسية من خلال ما يسمى (UN Norms)، على أن الشركات متعددة الجنسية التي تعهدت بمراعاة حقوق الإنسان (مراعاة المقاييس الدولية للعمل، والبيئة، وعدم تقديم الرشاوى... الخ) هي فقط 3% من الشركات<sup>(52)</sup>.



## المبحث الثاني:

### جيوبولتيك العولمة في المنطقة العربية

إذا كانت العولمة تسعى في بعض مراحلها لتشجيع التكامل الإقليمي في الجانب الاقتصادي خطوةً نحو هدفها الاستراتيجي، فإنها تعمل أيضاً عبر قواها المركزية على تكييف وتوظيف هذه الأقاليم في بناء التحالفات السياسية أو العسكرية، ولعل مؤشرات القياس التي أتينا عليها في مقاييس كيرني وكوف تشير في جوهرها لمثل هذه التوجهات بخاصة ما يتعلق منها بالاتفاقيات الدولية أو المشاركة في بعض عمليات السلام الدولي.

ومع انهيار الكتلة الاشتراكية، طرحت الدول الرأسمالية بشكل أساسي عدداً من المشروعات السياسية الكبرى التي تستهدف دمج المنطقة العربية في إطار يتجاوز الحدود القومية للمنطقة، ليدخل في إطار البعد الجيوسياسي للعولمة<sup>(53)</sup>، حيث يلاحظ أن المنطقة العربية هي المنطقة التي تنفرد بسمة محددة وهي أن العولمة أفرزت نتائج لا تتسق مع موقع الدول العربية في مقاييس العولمة كما أشرنا سابقاً.

فقد طرحت الدول الرأسمالية على المنطقة العربية مشروعين كبيرين هما مشروع الشرق الأوسط (الجديد والكبير) ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط (الذي بدأ باسم المشروع المتوسطي)، ولا نريد الدخول في خلفيات هذين المشروعين ودوافعهما، بل سنركز على صلتهما بالعولمة في المنطقة العربية.

يتضمن المشروعان أبعاداً سياسية (إصلاح النظم السياسية) وأبعاداً اقتصادية (اللبلة من ناحية وترابط اقتصاديات المنطقة بالدول الرأسمالية سواء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير أو أوروبا

في الاتحاد من أجل المتوسط) وأبعاداً اجتماعية (مرتبطة بالمرأة والتعليم والبيئة والمجتمع المدني وقضايا الأقليات).

ولما كانت مواضيع الطاقة (بعداً اقتصادياً) والموقع الاستراتيجي للمنطقة (بعداً سياسياً) وتنامي البعد الديني (بعداً سياسياً اجتماعياً) هي مواضيع لها انعكاساتها العالمية وبأشكال مختلفة، أدركت قوى العولمة المتنافسة فيما بينها أهمية المنطقة، وضرورة وضع تصورات استراتيجية للتعامل معها بشكل يراعي التحولات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بخاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية.

وتدل مؤشرات العولمة التي أتينا عليها في بداية هذه الدراسة على أن العولمة انتهت إلى نتائج معاكسة لما تروّجه أيديولوجية الليبراليين الجدد، لأن الضرورات الجيواستراتيجية اقتضت ذلك، فقد أدى المزيد من لبرلة اقتصاديات المنطقة إلى "تدعيم قوة الدولة في مواجهة المجتمع" وبالتالي تعطل المسار الديمقراطي وإحلاله بإجراءات شكلية، كما أدى تكاتف العولمة الاقتصادية مع موازين القوى الإقليمية إلى عرقلة التغيير في النظم السياسية في المنطقة من الداخل، وقد بدا ذلك واضحاً في مناسبتين هما:

1. انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنطقة: ويكفي أن نشير في هذا الجانب إلى ما قاله وزير الخارجية الكويتي خلال مؤتمر القمة العربي الاقتصادي الذي عُقد في الكويت في عام 2009، من أن العرب خسروا (رغم ضعف مؤشرات العولمة الاقتصادية لديهم) ما قيمته 2,5 تريليون دولار من جراء الأزمة العالمية. وأن 60% من مشاريع التنمية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي قد أُرجئت أو تم إلغاؤها<sup>(54)</sup>.

2. التنافس الإيراني الإسرائيلي على موقع القوة الإقليمية أو الدولة المركز (Core State) وهو ما عزز التنافس العالمي على المنطقة وعمق ارتباطاتها بقوى العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(55)</sup>.

ونرى لزاماً في نهاية هذا الجزء من دراستنا لجيوبولتيك العولمة أن نتوقف عند تأثير العولمة في المجتمع الصهيوني، بخاصة أن تأثيرها السلبي أو الإيجابي في إسرائيل ينعكس على المنطقة العربية دون ريب<sup>(56)</sup>.

ويمكن تحديد آثار العولمة في الكيان السياسي والاجتماعي الإسرائيلي على النحو التالي:

1. تأثير العلمنة كأحد سمات العولمة في المجتمع الصهيوني: تتمثل الإشكالية المركزية من وجهة نظرنا في الفكر الصهيوني العلماني في انشطار هذا الفكر في توجهاته، فهو في توجهاته العلمانية يدعو إلى الانغماس في قوى الدفع المركزية في المجتمع الدولي من خلال تشكيل منظومة إقليمية (شرق أوسط كبير أو صغير) يكون الكيان الإسرائيلي مركزاً لها، ولكنه من ناحية ثانية في مضمونه الاجتماعي يدعو للتفتت ومؤازرة القوى الاجتماعية التقليدية (الطوائف والأقليات) في سعيها إلى الانفصال عن مجتمعاتها<sup>(57)</sup>، ويبدو ذلك في بُعدين، تأييد انفصال الأقليات في الدول العربية من ناحية، وحضّ اليهود على عدم الاندماج في مجتمعاتهم أو الذوبان فيها، وهو أمر يتسق مع الدعوات الحالية ليهودية الدولة التي يتبناها نيتها هو.

لكنّ للعلمنة بعداً آخر، فإذا كانت العلمنة تنطوي على دفع الدين للتوقف في المعابد، وعزله عن المجتمع وحراكه الاجتماعي

والثقافي والاقتصادي، فإن ذلك سيهز الأساس الذي بُنيت عليه الدولة اليهودية وسيجعل من الحق التاريخي المدعى غير ذي معنى، وهو أمر نتلمسه في عبارة "هاركابى" في مقدمة دراسة هامة له حيث يقول "إن الفكر الصهيوني أصبح في حالة تضاد مع الرؤية العالمية"، ثم يضيف في موقع آخر من دراسته "إن أوروبا والولايات المتحدة ستحتفظان بسيطرة ثقافتهما في المستقبل المنظور، ومع أن الثقافة الإنسانية ستكون أكثر تنوعاً.. إلا أن نصيب الموروث الثقافي اليهودي في الثقافة العالمية سيتناقص، وسوف لن يستمر تمتع اليهود وإسرائيل بهذه المكانة الخاصة"<sup>(58)</sup>. ويتحسس شيمون بيريز هذه الإشكالية التي توجّه مجتمعه بالقول "يستخدم الإنسان المعاصر في حياته لغتين، لغة الاتصال الشفوي ولغة الحاسوب، وعلى الثقافات القومية أن تكافح لاستمرار جذب العقل الإنساني الذي يسعى لاستيعاب العلوم الكونية، وإن التحدي الذي يواجه الشعب اليهودي في عالم اليوم هو كيف يدافع عن تراثه"، ويخلص بيريز في تقديره لإمكانية تأدية الشعب اليهودي لهذه المهمة بالقول "إن الشعب اليهودي تقليدياً هو شعب الكتاب، لكن الكتاب في عصرنا الحالي يحتاج إلى مقاومة شديدة ليحتفظ بمركزه في مواجهة الشاشة، وعمق الكتاب سينخرط في مواجهة مع سرعة الشاشة، ومن الصعب على ثقافة خمسة ملايين أن تقاوم ثقافة عالمية ذات تأثير قوي وفَعَال"<sup>(59)</sup>.

إنّ القبول العربي بالعلاقة الطبيعية مع إسرائيل يسهل لها أداء وظيفتها في نطاق العولمة، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وسيطرة الولايات المتحدة على مناطق النفط سيطرةً مباشرة، ضعفت إلى

حد ما المكانة الاستراتيجية لإسرائيل، مما دفعها لطرح مشاريع - كالشرق الأوسط الجديد - للحفاظ على مكانتها في إطار الاستراتيجية الغربية بشكل عام.

2. أشرنا في غير هذا المكان من دراستنا هذه، إلى أن العولمة تدفع نحو التحول من الدولة القومية إلى "الوطنية الدستورية"، أي تحلل الدولة من الارتباط بهوية اجتماعية تاريخية، وأصبحت كل الدول والأيديولوجيات والأفكار والأديان مفتوحة للعضوية فيها، حيث أصبحت الدول تضيي جنسيتها على أفراد ليس لهم صلة تاريخية بها، بينما تتقبل كل الأديان والأيديولوجيات الدخول فيها والانتماء لها، غير أن اليهودية - ديناً ودولة - يمثلان نظاماً اجتماعياً مغلقاً، فهي لا تقبل غير اليهود، وتُصرّ الحكومة الإسرائيلية حالياً على "يهودية الدولة"، وهو أمر معاكس لتوجّهات العولمة.

3. تراجع مكانة الأيديولوجيا في العلاقات الدولية: لقد تنبأ عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل في ستينات القرن الماضي بتراجع مكانة الأيديولوجيا، وتحدث بريجنسكي في نظرية التقارب عن تلاقح الرأسمالية والاشتراكية باتجاه تقارب بينهما، وجعل غورباتشوف عنوان أحد فصول كتابه البيريسترويكا "تحييد الأيديولوجيا"، وبنى الزعيم الصيني دينغ هيساو بنج رؤيته في برنامج التحديثات الأربعة على أكبر قدر من تقليص الأيديولوجيا في سياسة الدولة الصينية المعاصرة، وتحتل اليابان مكاناً دولياً مرموقاً بسياسة ميركنتيلية بحثة، ورأى فوكوياما أن التاريخ وصل إلى نهايته بانتصار النظرية الرأسمالية وانتهى بذلك الصراع الأيديولوجي، وهذه كلها نماذج تؤكد تراجع مكانة

الأيديولوجيا في المجتمع الدولي المعاصر من منظور مفكّر  
العولمة.

وهنا لا بد من التساؤل كيف سيؤثر ذلك في مكانة الأيديولوجيا  
الصهيونية؟ يقول هاركابي "إن الصهيونية أصبحت مثار سخرية  
الشباب في إسرائيل"<sup>(60)</sup>، ورغم أن بعض المعطيات لا تؤيد هذه  
الصورة التي رآها هاركابي، لكن الأمر الأهم ليس الواقع الحالي بل  
الاتجاه العالمي الذي أشرنا لبعض جوانبه في الصفحات السابقة.  
خلاصة الأمر في هذا الجانب تشير إلى أن العولمة ليست خيراً  
مطلقاً للكيان الإسرائيلي، بل تشتمل على أبعاد خطيرة عليه، لكن  
القبول العربي بإسرائيل سيحتمل العديد من سلبيات العولمة.

## تأثير العولمة الاقتصادية

### في الوطن العربي

لعلّ المدخل الأنسب لتناول انعكاسات العولمة على الوطن العربي من الناحية الاقتصادية هو بطرح التساؤل التالي: هل أدّت آليات العولمة مثل مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والشركات متعددة الجنسية وغيرها إلى تحسن في مستوى الاقتصاد العربي؟ وهل أدت آليات العولمة إلى تراخي النزوع العربي نحو التكامل الاقتصادي بمستوياته الإقليمية المختلفة؟

ونظراً للتباين الشديد بين بنية الاقتصاديات العربية ونظمها الاقتصادية ومدى ارتباطها بالاقتصاد العالمي وآليات العولمة، فمن غير الممكن النظر إلى الآثار بشكل جماعي، بل لا بدّ من وضع التباين بين الدول العربية موضع الاعتبار.

فعند النظر إلى علاقة الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية، سنجد أن هناك ست دول عربية ليست عضواً في المنظمة لأسباب مختلفة، ومنها دول ذات وزن هام في الاقتصاد العربي، وهي الجزائر وليبيا والسودان ولبنان واليمن وسوريا. كذلك لا بد من التنبيه إلى أن هناك دولاً عربية دائنة وأخرى مدينة، ودولاً ترتبط

عملاتها الوطنية بعملات دولية وأخرى غير مرتبطة. وسيوضح معنا في الصفحات القادمة أن هناك فارقاً واضحاً في عدد الشركات متعددة الجنسية بين دولة وأخرى، فبعضها لديها مئات الشركات والبعض الآخر عشرات. لكن ذلك لا يمنع من محاولة رسم صورة للآثار العامة للعولمة في الاقتصاديات العربية:

## 1- مستوى العولمة الاقتصادية في الدول العربية:

عند قياس مؤشرات العولمة الاقتصادية في الوطن العربي، تبين لنا أن أغلب الدول العربية وقعت بين الدول المتوسطة الدنيا أو الضعيفة في هذا الجانب، أي أن درجة انخراط الاقتصاد العربي في العولمة ما زالت ضعيفة، أي أن آليات العولمة المركزية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات متعددة الجنسية... الخ) لا تزال ذات تأثير محدود، ويكفي التوقف عند المؤشرات التالية حتى عام 2005<sup>(61)</sup>.

أ. بلغ نصيب الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم 4,1%، منه 50% في دول النفط العربية وهي تشكل حوالي 7% من مجموع سكان الدول العربية.

ب. كان نصيب الدول العربية من السياحة الأجنبية في العالم 5,2%.

ج. بلغ حجم التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية 4,2%.

د. وصل مجموع الاحتياطات النقدية العربية بالعملات الأجنبية ما مجموعه 5,5% من الاحتياطات العالمية.

هـ. يمثل نصيب الوطن العربي في عمليات الاندماج في الشركات المتعددة الجنسية حوالي 0,5%، بينما نصيب فرنسا وحدها يصل إلى 11,6%.



وعند النظر إلى الشركات متعددة الجنسية التي تُعد من أهم آليات العولمة كما أسلفنا، نجد أنه من أصل 82 ألف شركة أم (رئيسة) يعمل في الوطن العربي 487 شركة في عام 2009، ومن أصل 807 آلاف شركة فرعية على المستوى العالمي هناك 4686 منها تعمل في الوطن العربي، وتوزع الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي على النحو التالي:

**الجدول (6): الشركات متعددة الجنسية في الدول العربية لعام 2009**

عدد الفروع	عدد الشركات الرئيسية	الدولة
2895	142	تونس
49	92	عمان
796	77	الإمارات العربية
31	45	الكويت
97	35	السعودية
64	26	البحرين
58	26	لبنان
33	11	الأردن
271	10	مصر
392	23	بقية الدول العربية

ذلك يعني أن نسبة الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي هي 0,59% من الشركات الأم العاملة في العالم، وحوالي 0,58% من الفروع لهذه الشركات. وتبرز خطورة الشركات متعددة الجنسية في قطاع الاقتصاد السياسي من خلال:

أ. تعطيل الجهود الحكومية في التحكم في تدفق الأموال من الدولة وإليها.

ب. تعطيل قدرة الحكومات على فرض مقاطعة اقتصادية (وقد كان ذلك واضحاً في المقاطعة العربية لإسرائيل) أو تنظيم الإنتاج.  
ج. جعل العلاقات الاقتصادية بين الحكومات أكثر تعقيداً.  
وتتفق أدبيات نقد العولمة على مجموعة من المنافع والمضار للشركات متعددة الجنسية في المجال الاقتصادي، وهو ما يمكن تلمسه في الدول العربية:

### أولاً: المنافع، وتتمثل في:

- تدقق الاستثمارات بما يساعد على زيادة حجم الناتج المحلي.
- زيادة معدلات التصدير من خلال زيادة الفائض في الأسواق المحلية.
- تطوير مستوى الإنتاج من خلال توفير تقنيات أكثر تطوراً من التقنيات المحلية.
- تؤدّي المنافسة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسية إلى دفع الشركات المحلية لتطوير إنتاجها.
- خلق فرص عمل جديدة مما يساعد على امتصاص البطالة وإضعاف احتمالات الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.
- المساعدة "أحياناً" على تنقية البيئة.

### ثانياً: المضار، وتتمثل في:

- أن استراتيجيات الإنتاج والتصدير قد لا تتطابق مع التخطيط الاستراتيجي للدولة المضيفة.
- تلجأ الشركات متعددة الجنسية أحياناً إلى شراء أسهم بأسعار عالية في الشركات المحلية بهدف تصفيتها أو دمجها مما يسهل عمليات الاحتكار التام.

- تلجأ بعض الشركات أحياناً إلى تخفيض أسعار منتجاتها في مرحلة من المراحل لتحطيم الشركات المحلية التي تكون في أغلب الأحيان أقل قدرة تنافسية مع الشركات متعددة الجنسية.
  - تعزيز النزعة الاستهلاكية في المجتمع.
  - قد تؤدي الشركات متعددة الجنسية إلى خلق فجوات في مستويات الدخل على المستوى الاجتماعي، وفجوات أخرى على مستوى إقليمي، حيث تتطور المناطق التي توجد فيها هذه الشركات بشكل أفضل من مناطق أخرى.
  - تلجأ بعض الشركات إلى التهرب الضريبي وخلق فرص أكبر للفساد الاقتصادي.
  - استقطاب أفضل الخبرات في المجتمع المحلي عبر الإغراء المادي والمعنوي مما يحرم الشركات المحلية من خبراتهم.
  - تلجأ بعض الشركات في بعض الأحيان إلى شراء كميات كبيرة من النقد الأجنبي من أسواق الدولة المضيفة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية.
- أمّا في مجال الاستثمار الأجنبي بين العرب والعالم، فإن المؤشّرات الكمية تشير إلى أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم العربي ارتفعت في عام 2008 إلى 96,5 مليار دولار مقابل 80,8 مليار دولار عام 2007 (وهي تمثل 5,3% من إجمالي الاستثمارات العالمية)، وبالمقابل فإن الاستثمارات العربية في الخارج أخذت منحى معاكساً، فقد تراجعت الاستثمارات العربية في الدول غير العربية إلى 39,7 مليار دولار عام 2008 مقابل 51,8 مليار عام 2007، بسبب تزايد تأثيرات الأزمة المالية العالمية من ناحية والقيود في الأموال العربية في إطار مكافحة الإرهاب من ناحية أخرى، كما

انخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود إلى أقل من 24 مليار دولار<sup>(62)</sup>.

ولكي ندلل على أن الضغط في البيئة الدولية يدفع للانكفاء نحو البيئة الإقليمية وبالتالي تعزيز الحس القومي، هو ظاهرة تنامي عودة الأموال العربية إلى المنطقة سواء بعد 11 سبتمبر أو ما أصبحت تشعر به البنوك العربية بعد عام 2003 (غزو العراق) وبعد إنشاء منظمة التجارة والتداعيات التي ترّبت عليها، وقد أشار وزير التجارة والصناعة المصري في عام 2009 إلى أن نسبة الاستثمارات العربية البينية إلى الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي هي 750/1، لكن أحداث 11 سبتمبر أدّت إلى زيادة الاستثمارات العربية البينية خلال ثمانية أعوام بنسبة 50%<sup>(63)</sup>، وهو ما يعزّز الترابط القومي.

لكن العولمة من ناحية ثانية، تخلق تراخياً في الانتماء القومي، فالرغبة في الهجرة نتيجة "قسوة الوطن"، والاطّلاع على الثقافات الأخرى بخاصة تلك التي لها قوة جذب كبيرة، والإحساس بنجاح نماذج ثقافية غير الثقافة القومية من خلال الاطّلاع على هذه النماذج عبر السياحة أو الهجرة أو العمل يعزّز سمة التراخي هذه.

ولكي ندلل على "قسوة الوطن" والانجذاب إلى المجتمعات الأخرى بخاصة في أوساط النخب، نشير إلى أن معدل الهجرة بين الكفاءات العربية، أو ظاهرة هجرة الأدمغة تصل إلى 70 ألف سنوياً، وهو ما يكلف الاقتصاد العربي حوالي 1,5 مليار دولار سنوياً، وأن 50% من الأطباء يتوجهون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، و23% من المهندسين و15% من العلماء، بل إن الدراسات تشير إلى أن 34% من الأطباء الأكثر نشاطاً في أوروبا هم من العرب، كما أن

54% من الطلاب العرب لا يعودون إلى بلادهم بعد إكمال دراستهم<sup>(64)</sup>.

وعند النظر في العمالة العربية المهاجرة، نجد أن هناك حوالي 13 مليون عربي يعملون خارج أوطانهم، من بينهم 5,8 مليون يعملون في المنطقة العربية، وبلغت تحويلات هؤلاء العاملين عام 2009 حوالي 35,1 مليار دولار بتراجع يصل إلى 6,6% عن عام 2008، وبمقارنة هذه المبالغ مع حجم تجارة الدول العربية البينية، فإن تحويلات العاملين العرب إلى دولهم تصل في بعض الدول 40% من إجمالي تجارتها العربية، بينما ترتفع إلى غاية 190% في دول عربية أخرى، كما هي الحال في تجارة الأردن ومصر ولبنان مع العالم العربي<sup>(65)</sup>. كما أن العمالة العربية المهاجرة إلى دول الخليج تناقصت من 72% عام 1975 إلى 31% عام 1990 إلى 25% عام 2006، وحلّ الآسيويون محلهم، وهو ما يعني "قسوة الوطن الصغير وقسوة الوطن الكبير"، بكل ما لذلك من انعكاسات سلبية على قوة الانتماء<sup>(66)</sup>.

وتشير البيانات المتوفرة عن حجم التجارة العربية البينية أنها لم تتجاوز 10% في أفضل الفترات منذ عام 1970 إلى عام 2008، وعند مقارنة هذه الأرقام بالكتل الإقليمية الأخرى في العالم نجد أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة في حجم التجارة الإقليمية، فهي تصل في أوروبا إلى حوالي 61,7% وفي منطقة النافتا إلى 47,6%، ومجموعة المركوسور في أمريكا اللاتينية إلى 18,2% وفي الآسيان إلى 21,2، بل حتى في النظم الإقليمية العربية الفرعية نجد أن نسبة التجارة البينية في منطقة المغرب العربي لم تتجاوز 3% وفي منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تتجاوز 7% في أفضل السنوات<sup>(67)</sup>. كما أن المقارنة بين التغيرات الاقتصادية في الدول العربية التي انضمت إلى

منظمة التجارة العالمية وتلك التي لم تنضم لا تدل على فوارق ذات معنى في مستوى الأداء الاقتصادي لكليهما سواء في معدلات التغير في الدخل الفردي أو مؤشرات التنمية البشرية الأخرى<sup>(68)</sup>.

ورغم بعض التغيرات الإيجابية في التكامل الإقليمي العربي خلال السنوات القليلة الماضية مثل تخفيض التعرفة الجمركية طبقاً لاتفاقية المنطقة التجارية الحرة العربية وتنامي السياحة البينية العربية والتحسين في طرق المواصلات الرابطة بين الدول العربية، إلا أن آثار ذلك تبقى محدودة، وهو ما توضحه كافة المؤشرات الكمية التي أتينا على ذكرها.

إن المؤشرات السابقة تدل على أن الدول العربية تقدم نموذجاً فريداً، فلا هي ناجحة في الدخول إلى العولمة بغض النظر عن أوزارها، ولا هي ناجحة في الاستعاضة عن هذه العولمة بتكامل إقليمي على غرار التكتلات الإقليمية الأخرى.

ثانياً: تزايد ظاهرة الخصخصة في اقتصاديات الدول العربية بفعل ضغوط العولمة، وهو ما يعني تحلّي الدولة عن العديد من الوظائف التقليدية التي اعتاد المواطن تلقيها من السلطة السياسية.

تعني عملية الخصخصة نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، سواء أخذ ذلك شكل الإدارة أو الإيجار أو المشاركة أو بيع قطاعات تملكها الدولة بالكامل أو جزء منها، سواء كان ذلك في قطاعات النشاط الإنتاجي أو في مجالات تقديم الخدمات العامة كالبريد والمياه والكهرباء والتعليم، وتأخذ عملية الخصخصة أحد الأشكال التالية:

أ. بيع الشركات الحكومية للجمهور بشكل عام أو للعاملين في هذه الشركات بشكل خاص.

- ب. تأجير القطاع الخاص الأصول التي تملكها الحكومة مدى طويلاً وفقاً لشروط معينة يفترض أنها لمصلحة المجتمع.
- ج. التعاقد مع القطاع الخاص على إدارة قطاعات الخدمات الحكومية مع الالتزام بشروط معينة.
- د. تصفية الوحدات الحكومية عديمة الجدوى الاقتصادية وبيعها للقطاع الخاص.

غير أن تزايد الخصخصة في الاقتصاد العربي أدّى إلى خلل في العدالة الاجتماعية، وإن تفاوت هذا الخلل من دولة إلى أخرى نظراً لظروف داخلية كما أسلفنا. وتشير نتائج مؤشرات التنمية البشرية التي نشرتها الأمم المتحدة عام 2009 إلى أن 65% من السكان العرب يقعون ضمن الدول ذات المستوى المتوسط والمتوسط الأدنى في التنمية البشرية، وإذ كان المعدل العالمي للتنمية البشرية هو 0,753، فإن المعدل العربي هو 0,719، أي أقل من المعدل العالمي، كما أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الرابعة من بين ستة أقاليم في العالم من حيث التنمية البشرية<sup>(69)</sup>. كما تشير بيانات الفقر في الدول العربية إلى أن معدلات الفقر ارتفعت إلى نسبة 40% في 7 دول عربية كانت هي السبّاقة للخصخصة بناءً على طلبات البنك الدولي لإعادة الهيكلة الاقتصادية<sup>(70)</sup>.

## البتروال العربي والعولمة:

يشكّل البتروال العربي أهمّ الموارد الاقتصادية العربية وبنسبة كبيرة تصل إلى 65% من حجم الاقتصاد العربي، بل يُعدّ العماد الرئيس للدخل في معظم الدول البترولية العربية، وقد ارتبط البتروال العربي بداية بالشركات الدولية الكبرى من خلال عقود الامتياز

(Concession) وليس من خلال عقود إيجار (Lease) كما كانت الحال في الولايات المتحدة، ويعطي عقد الامتياز الذي يتم بين الحكومة وشركة أجنبية خاصة الحق في الاكتشاف والتطوير والإنتاج لكل ما هو تحت الأرض، وغالباً ما كان العقد يمتد مدة تتراوح ما بين 50-60 سنة، بينما الإيجار يقيد الشركة فترة أقل من عقود الامتياز.

ذلك يعني أن قطاع البترول كان في بداياته من ضمن محركات العولمة عبر الدور الكبير لشركات البترول الدولية.

لكن مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أدت إلى تأميم البترول العربي وسيطرة شركات وطنية عربية على هذا القطاع، غير أن أسواق النفط لم تعد تتأثر بمواقف دول البترول فقط بل أصبحت من ضمن آليات العولمة، من خلال تدخل وكالات دولية كوكالة الطاقة ومنظمة الأوبك والأسواق الفورية (كسوق روتردام) وجماعات البيئة إلى جانب الدور التقليدي للشركات، ناهيك عن تأثير آليات الطلب والعرض.

لكن النفط العربي - في ظل حجم الاحتياطي المؤكد منه والذي يصل إلى حدود 64% من احتياطيات العالم - عوكم الصراع في المنطقة العربية، وجعل الجيوش من عشرات الدول تتدفق إلى المنطقة، مع استقرار قوّات وقواعد وأساطيل في المنطقة، كما لعبت شركات نفطية مثل هالبرتون دوراً في التحريض على احتلال العراق. ولا شك أن النفط العربي سيبقى في المدى المنظور عاملاً في تزايد ترابط الوطن العربي مع العالم من خلال:

- الترابط العسكري بحكم التنافس على النفط.
- توفير مداخيل للدول العربية تعزز تجارتها الدولية وزيادة تشابك اقتصاديات المنطقة مع العالم.



- جذب المزيد من الاستثمارات الدولية وتحسين فرص الاستثمارات العربية في الخارج.
  - جذب أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة من مناطق مختلفة في العالم.
  - زيادة استخدام وسائل الاتصال في دول الخليج مما يعزز التدفق الإعلامي الخارجي نحو المنطقة العربية، ويبقيها عرضةً للتأثيرات السلبية لهذا التدفق الإعلامي بخاصة في ظل هشاشة البنية الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات.
- خلاصة الأمر في القطاع الاقتصادي، فإن العولمة الاقتصادية في الوطن العربي ضعيفة للغاية إذا استثنينا قطاع الطاقة.



## تأثير العولمة الاجتماعية في الوطن العربي

يُقصد بالعولمة الاجتماعية من وجهة نظر علماء اجتماع العولمة "مجموع المتغيرات العالمية التي تؤثر في حياة وعمل الأفراد والأسر والجماعات من بطالة وظروف عمل ومستويات دخل وحماية اجتماعية والتأثير في الهوية الاجتماعية والثقافية والهوية الوطنية والقومية ومدى تماسك المجتمعات وتفككها"<sup>(71)</sup>.  
ويُعدُّ أنتوني غدنز الذي أشرنا له سابقاً إلى جانب رولاند روبرتسون (Ronald Robertson) أكثر منظري العولمة عناية بالبعد الاجتماعي لظاهرة العولمة.

فغدنز يربط بين ثورة الثقافات الفرعية (الدين، العرق، الجنس، القبيلة، الطائفة، اللون، اللغة) وبين العولمة، باعتبار الأولى رد فعل للثانية، كما أنها - أي العولمة - خلقت هوامشاً اقتصادية داخل دول العولمة نفسها كما هي الحال في هونغ كونغ في الصين أو شمال إيطاليا أو وادي السيليكون في كاليفورنيا، أو المنطقة المحيطة ببرشلونة في شمال إسبانيا التي امتدت إلى فرنسا، وهو ما يخلق فوارقاً جهوية بين مناطق الدولة تزيد من ثورة الثقافات الفرعية إذا اتسقت حدود هذه المناطق مع حدود وجود هذه الثقافات الفرعية.

ورغم أنّ هذا الشكل من التباين بين المركز والهامش غير متوفّر في الدّول العربية نظراً لهشاشة القاعدة الصناعية في الدول العربية، فإنّ الأمر يأخذ شكلاً مختلفاً عبّرَ ظاهرة "التحصّر" (Urbanization) والنزوح المستمر من الريف إلى المدينة مع كل الآثار المترتبة على ذلك، ولكن ما هي العلاقة بين التحصّر والعمولة؟

أدّى ظهور المدن من الناحية التاريخية إلى تقسيم العمل بين عمّال المدن من ناحية والعمال والفلاحين خارجها من ناحية ثانية، وهو ما ساهم في خلق نوع من الاعتماد المتبادل بين قطاعات الإنتاج في الدولة الواحدة، غير أنّ النزوح المتواصل من الريف إلى المدينة أدّى إلى انخراط عدد أكبر من الأفراد في عمليات العمولة التي غالباً ما يكون مركزها في المدينة نظراً لتكثيف عمليات التبادل التجاري فيها. لكن هذا النزوح حمل معه منظومة قيمية تتصادم مع المنظومة القيمية السائدة في "أسواق" المدينة، وأصبحت ضواحي الفقر والعشوائيات تشكّل التناقض الصّارخ بين قطاعين في المدينة ذاتها، وأصبحت المدينة مركزاً للمواجهة بين العمولة والحدّات من ناحية وقيم المجتمع الريفي المهاجر من الناحية الثانية.

وقد ربط غدنز بين العمولة والحدّات دون نفيّه التامّ لُبعد العمولة التاريخي، وتقوم أفكاره الرئيسة على<sup>(72)</sup>:

1. انفصال الزمان والمكان (Time-space distanciation): لقد كان الزمان والمكان محدّدين بموقع معيّن، طلوع الشمس وغروبها، أو الفصول الأربعة التي تحدد علاقاتنا المكانية والزمانية، وباختراع الساعة أصبح من الممكن القول إنّ الزّمان أصبح مفصّلاً عن المكان، وإنّ الزمان والمكان أصبحا ظواهر "فارغة"، فقد أدّت الساعة والرزنامات ومواعيد حركة القطارات والطائرات... إلخ

إلى تزامن الوقائع، الأمر الذي يجعلنا قادرين على تنسيق حركتنا معاً رغم التباعد المكاني.

والوقت والمكان من وجهة نظر غدنز ليسا إلا مجردات لتنظيم حياتنا الاجتماعية، وحيث إن الساعة ساعدتنا على تنسيق نشاطاتنا مع الآخرين فإنها أدت إلى توسيع نطاق علاقاتنا الاجتماعية من ناحية، وإعادة موضعة الثقافة "المنقولة من مكان" في مكان آخر، وبالتالي نحن نستهلك ثقافة الآخرين من ناحية أخرى.

لقد أعادت بعض الدول العربية النظر في أيام العطلة الأسبوعية للتوافق مع عمل المؤسسات المالية غير العربية، وأصبح التقويم الميلادي هو السائد على حساب التقويم الهجري في معظم المؤسسات العربية، وأصبحت الفضائيات العربية توزع برامجها على أساس توزيع زمني يراعي التباين في التوقيت بين مجتمع عربي وآخر.

2. إنَّ نظم الخبراء أو التكنوقراط (Expert Systems) التي أفرزتها التكنولوجيا، تعني أن الفرد يتلقى النصح والمعرفة من أشخاص آخرين لا يَراهم ولكنهم يتحكمون في سلوكه (كمقالات الصحف الأجنبية التي تحتوي معلومات من طبيب في مكان معيّن يتحدث عن طعام معيّن وتؤدي إلى تغيير في سلوكنا الغذائي).

ويركّز غدنز على الثورة الإلكترونية ويرى أن الاتحاد السوفياتي كان يحقق حتى سبعينيات القرن العشرين معدل نمو اقتصادي يتساوى مع مستواه في الدول الصناعية الرأسمالية، لكن السوفيات لم يتمكنوا من مجاراة الثورة الإلكترونية بسبب طبيعة الرقابة في النظام السياسي السوفياتي، فالثورة الإلكترونية تعتمد

على تدفق المعلومات، وهو أمر غير متاح في النظم الشمولية، ممّا أعاق تطور تجارته وتبادل معلوماته مع الآخرين.

ويقرّ غدنز أنّ العولمة تتّسم في العديد من قسماها "بالأمركة"

كما يتضح في النماذج التالية:

- انتشار الرموز الثقافية الأمريكية.
  - تركّز أغلب الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة.
  - السيطرة الاقتصادية والعسكرية على مناطق واسعة في العالم.
- وعند النظر من هذه الناحية فإنّ آثارها تبدو واضحة في الوطن العربي لا سيّما من حيث انتشار الرموز الأمريكية في الثقافة العربية والسيطرة الاقتصادية والسياسة والعسكرية (وهو ما أشرنا له سابقاً). وهناك بعد اجتماعي آخر يحلله غدنز وهو الفقر الناتج عن العولمة والذي يستدلّ عليه بالمؤشرات التالية:

- تراجع نصيب الفقراء على مستوى العالم من الدخل العالمي.
- تراجع دخل 20 دولة من دول جنوب الصحراء الأفريقية إلى أقلّ ممّا كان عليه عام 1980.

- تباع الشركات متعددة الجنسية في العالم النامي سلعاً غير مسموح تداولها في الدول الصناعية، كالأدوية والمبيدات الحشرية والدخان عالي النسبة من النيكوتين، وهو الأمر الذي دعا أحد الباحثين إلى القول بدلاً من القرية العالمية يجب الحديث عن "النهب العالمي" (Global Village-global pillage)، ومعلوم أنّ في المنطقة العربية 17% من السكان يعيشون دون مستوى 2 دولار يومياً.

غير أنّ غدنز يعلل الفقر بتحميل مسؤولية بسيطة للدول الغنية، ويرى أنّ العالم أصبح غير مركزي، وأنه مثلما يؤثر الغرب في

العالم فإن العالم يؤثّر في الغرب، وهو ما أطلق عليه اسم الاستعمار العكسي (Reversed Colonization)، أي عودة الآخرين للتأثير في الغرب، مقدّمًا أمثلة على ذلك مثل صبغ مدينة مرسيليا الفرنسية بالصبغة العربية، وظهور قطاع مسخّر للتكنولوجيا المتطورة في بعض الدول النامية كاهند مثلاً أو دبي، أو بيع الأفلام البرازيلية أو التركية في الوطن العربي.

وللتخلص من الآثار السلبية للعولمة، يطالب غدنز بتعميم الانفتاح التجاري وعدم اللجوء للنزعة الحمائية لأنها تحرم الدول الفقيرة من مكاسب التجارة الخارجية وتشعل الحروب التجارية بين الدول الغنية، واستناداً إلى ذلك يطالب غدنز ببناء مؤسسات دولية تناسب العولمة التي تعصف بالمؤسسات القديمة، ويجدد غدنز عدداً من الجوانب الهامة التي ركّز عليها، ويرى أن المنظور الاقتصادي للعولمة أغفل أبعاداً مثل:

**أولاً: مفهوم المخاطرة،** يرى غدنز أن الإنسان في التاريخ القديم كان يخاف من الطبيعة، ولكنه أصبح حالياً يخاف ممّا يفعله هو للطبيعة، أو نتائج ما يقوم به بفعل التصنيع والثورة العلمية، فالعلم خلق مخاطر لا ندرك نتائجها كالأسلحة النووية والبيئية.

ويرى غدنز أن مفهوم المخاطرة ينطوي على معنى الاحتمالية وعدم اليقين (وهو ما يتّضح في عمل شركات التأمين)، ولكنها تعني بشكل أساسي التوجّه نحو المستقبل والتحلل من الماضي، بينما تركّز المجتمعات التقليدية كالمجتمع العربي على الماضي وعلى إرادة القدر والحظ... الخ، بينما انتقل مجتمع العولمة إلى فكرة ضبط نتائج المستقبل اعتماداً على تغيير نقوم به نحن لا القدر والقوى غير المرئية، ومن هنا كان التعامل مع نوعين من المخاطر:

- مخاطر خارجية تأتي من الطبيعة أو من التقاليد السائدة.
- مخاطر مصنوعة: وهو الناتج عن تأثير تطور معرفتنا بالعالم، وهي مجموعة المظاهر التي ليس لدينا معرفة بها ولا بد من التعامل معها كمخاطر البيئة.

والملاحظ أن الثقافات التقليدية كالثقافة العربية تركز بشكل أساسي على المخاطر الخارجية التي تتمثل في الأبعاد الميتافيزيقية أو الإرث الأثروبولوجي للمجتمع، بينما الثقافة المعاصرة تركز على المخاطر المصنوعة المترتبة على التجديد العلمي وهو ما شكّل نقلةً ثقافية هامة أدت بدورها إلى اندفاع الثقافة الأولى للدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافة الثانية.

ذلك يعني أنّ العولمة نقلت المجتمعات إلى التعامل لا مع عدوّ واضح بل مع خطر ما لا ندري من هو، بل لا ندري ما إذا كان ذلك هو بمثابة مخاطرة أو فرصة.

**ثانياً: التقاليد،** لقد حطّمت العولمة التقاليد عبر خلق رموز ثقافية جديدة، كما دفعت الأديان إلى تعاون فيما بينها لمواجهة الفيضان العلماني، وهو الأمر الذي قد يقود إلى تحول في النظم الدينية على المدى البعيد.

**ثالثاً: العائلة،** يرى غدنز أن العائلة المعاصرة تمثل المكان الذي تنصارع فيه الحداثة والتقليدية، وقد عرف العالم بعد العولمة ثورة في العلاقات الاجتماعية ولو أنها ثورة غير متوازنة ومتباينة آثارها من مكان إلى آخر، حيث نلاحظ تزايد النقاش حول العلاقات الجنسية وتنظيم الأسرة، ولعل دراسة الوضع الاجتماعي العالمي توحى بعدد من المؤشّرات:

- تزايد حالات الطلاق في كلّ العالم.



- انتقال الزواج من حالة أو اتفاق تعقده أسرته أو عشرينان وتحديدان طقوسه إلى علاقة يحددها فردان فقط.
- تزايد فصل الجنس عن مفهوم الإنجاب والتكاثر، إذ يلاحظ تنامي العلاقات الجنسية دون زواج، والارتباط العاطفي القائم على الإشباع الجنسي بدلاً من إشباع الرغبة في الإنجاب، حيث إن 25% من النساء الغربيات لا يرغبن في الإنجاب، والإحساس بأن الأطفال أصبحوا عبئاً أكثر من كونهم عوناً اقتصادياً، وهو أمر بدأ يأخذ طريقه إلى الثقافة العربية بدليل تناقص معدل الإنجاب في الدول العربية.
- الترابط بين الديمقراطية والمساواة الجنسية (الجنسانية)، وهو ما أدّى إلى مفهوم ديمقراطية المشاعر (Democracy of Emotion)، ويبدو هذا التداخل في:

- ضعف السلطة السياسية يقابلها ضعف السلطة الأبوية.

- المشاركة في الديمقراطية يقابلها المشاركة في القرار المنزلي.

**رابعاً: المجتمع المدني،** يرى غدنز أن العولمة جعلت عوامل التغيير تأتي من الخارج مما هدّد القيم والمؤسسات التقليدية عبر وسائل الاتصال، لكن التغيير الكبير هو في توجه الأفراد إلى الانتماء للجمعيات الطوعية على حساب الانخراط في عضوية الأحزاب (في بريطانيا يبلغ عدد أعضاء الجمعيات الطوعية 20 ضعفاً لعدد المنخرطين في الأحزاب)، وأغلب هذه الجمعيات متخصصة في موضوع واحد (single Issue group)، والعزوف عن المشاركة في الانتخابات كما أشرنا سابقاً.

كل ذلك لأن التغيير يأتي من الخارج لا من المؤسسات القديمة أو من داخل الأحزاب، كما أن الديمقراطية تمثل نظاماً مرنًا وقادراً

على التكيف مع التغيرات، وحيث إن العولمة تُفرز العديد من التغيرات فإنها فرضت على الدول أن تتكيف معها بخلق نظم سياسية مرنة تتناسب والمجتمع الإلكتروني السريع.

## نظرية روبرتسون:

ركّز روبرتسون على البعد الثقافي خلافاً لغيره، ورأى أن علم الاجتماع التقليدي بقي أسير الدولة القومية، بمعنى أن ميدانه محصور في الجماعات والأنساق الفرعية، لذا لا بد من علم اجتماع عولمي ينظر إلى العالم نسقاً واحداً.

لقد أدّى تماهي الحدود إلى أن الجميع أصبح يسعى للإجابة عن نفس الأسئلة، وقد أدت العولمة إلى إعادة الأسئلة الميتافيزيقية ولكن بشكل عالمي لا مجزء، وبكيفية أكثر وعياً، وبناء عليه يرى روبرتسون<sup>(73)</sup>:

1. بدأ الفرد تكيفه مع متطلبات نسقه الأول وهو الأسرة، ثم أصبح يعمل على التكيف مع مجتمعه، وهو الآن يسعى للتكيف مع عالمه (عولته)، وهذا يعني أن البعد الاجتماعي للفرد مرّ تاريخياً بأربع مراحل:

- مرحلة الفردية (Individualization)

- مرحلة المجتمعية (societalization)

- مرحلة التدويلية (internationalization)

- الإنسانية (humanization)

2. إن العولمة أعادتنا إلى الهم الميتافيزيقي، فظواهر الاستنساخ وحقوق الإنسان وأسرار الكون والطبيعة، جعلتنا نفكر من نفس قاعدة البيانات، على خلاف ما كانت عليه الحال في التاريخ

الماضي حيث كانت قاعدة البيانات تختلف حسب تنوع البيئة أو الظروف الاجتماعية المحيطة.

3. من المؤكّد أنّ الفرد يسعى للتمييز عن مجتمعه، والعمولة دفعت المجتمعات إلى محاولة التمييز عن عالمها الكلّي على غرار الفرد. وحيث إن أنماط الاقتصاد والسياسة والاتصال وغير ذلك أصبحت واحدة، فإن المجتمعات لم يبقَ لها طريق للتمييز إلا البعد الديني وهو ما يفسر عودة الأديان للظهور من جديد.

وقد أخذ التمييز الديني الجديد محاولة إعادة الدين إلى حلبة السياسة لتأكيد هذا التمييز، وقد أدّى إلى ما أسماه علمية الخاص وخاصة العام ( universalization of particular and particularization of the universal)، وبالتالي على ظاهرة "العولمليّة" (Glocalization) (بدمج كلمتيّ global local and).

4. يفسّر روبرتسون التفكك الاجتماعي العالمي بأنه إعادة تنظيم للنظام الاجتماعي العولمي، وهو الذي يترافق مع ظهور شبكة من المنظّمات التي تسعى لوضع قاعدة الترابط الاجتماعي الجديد من خلال ربط الأقليات المختلفة في مناطق متعدّدة من العالم ببعضها البعض أو ربط الجمعيات البيئية أو الجمعيات العلمية... الخ.

ومع الإقرار بأهمية المؤشّرات التي يشير لها كل من غدنزر وروبرتسون، فإن الملاحظ عليهما إغفال دور القوى الدولية الرأسمالية في تعزيز نزعة التفكك في بعض المناطق أكثر من غيرها.

ومن غير الممكن الانتهاء من العمولة الاجتماعية دون التوقف عند تأثيرها في الظاهرة الدينية في الوطن العربي، بخاصة أن هذه الظاهرة عرفت تزايداً لجمهورها ولأحزابها مع محاولات قوى العمولة التغلغل في البنية العربية.

ولتحليل العلاقة بين العولمة والظاهرة الدينية لا بد من التوقف عند الملاحظات التالية:

1. النزعة العلمية في تفسير الظواهر: إن العودة التاريخية لمسيرة الفكر الإنساني في فكه لطلاسم ما حوله من مظاهر كونية في الطبيعة أو في ذاته يشير إلى مسار بدأ بطغيان التفسير الميتافيزيقي على كل الظواهر (البرق والرعد والخصب والجذب والعقم والنصر والهزيمة والزلازل والمرض.. الخ)، ثم بدأ الفكر الإنساني يسعى إلى أن ينظم ملاحظاته لما يحدث ليقدّم تفسيراً له، وبدأ التفسير "العلمي" الإنساني يساهم في تفسير الظواهر على حساب تضيق المساحة التي يحتلها التفسير الميتافيزيقي، وساهمت كل الحضارات في هذا الجانب عبر جهود إنسانية مشتركة ومتراكمة ومتشاقفة.

ومع انتصارات العلماء المتلاحقة، تعززت ثقة الإنسان بقدرته على فهم ما حوله، وأصبح تنامي هذا الجانب يتسع على حساب الثقافة والتفسير الميتافيزيقي، وهو ما أوصل إلى علمنة المعرفة والوعي، واستبعاد الدين من المنظومة العلمية في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث الغربية.

وقد حملت أدوات العولمة هذا الأمر إلى بقية المناطق، وأصبحت المنظومة العلمية في الجامعات العربية (والدول النامية الأخرى) تقوم على ما تقدمه المنظومة المعرفية الغربية بشكل أساسي، وأصبح الطالب العربي لا يجد أية مشكلة في إكمال دراسته في أية جامعة غربية مع بقية الطلاب الغربيين.

وهنا يطرح التساؤل الهام: هل ستعرف المنظومة التعليمية العربية على المدى البعيد تحوّلاً في مضمونها على غرار ما حدث في المجتمع الغربي؟ أي هل سيتم التضيق التدريجي على التفسير

المتأفزيقي ليصل الوطن العربي إلى حد حصره في أماكن العبادة فقط؟ وبغض النظر عن رغباتنا، فإننا نعتقد أن هذا هو الاحتمال الأرجح رغم أنه سيترك جراحاً غائرة في الجسد العربي، فالنظرة إلى تفسير الظواهر كافة (الطبيعية والبيولوجية والنفسية والسياسية... الخ) كانت تخضع للتفسير الديني بشكل مطلق في مراحل التطور الأولى في نشوء المجتمع الإنساني، ثم بدأ الإنسان يراكم معارفه عبر التاريخ ويكتشف بنفسه التفسير للظواهر، واستمرت عملية التراكم هذه في الاتساع في الوقت الذي كان التفسير الديني يضيق تدريجياً، إلى أن وصلنا إلى فصل الدين عن الدولة، تمهيداً لصراع حول فصل الدين عن المجتمع، غير أن المشكلة هي أن الكثير من الباحثين يستقطع من التاريخ مرحلة معينة - كالمرحلة الحاضرة - ويُسقطها على المستقبل، متجاهلاً أن الظواهر التاريخية لا ينظر لها إلا عبر اتجاهها التاريخي، ولعل تعبير أريك فروم عن الدين الصناعي (أي منظومة أخلاقية يضعها الفرد ولا تهبط عليه من مكان آخر) هو أفضل تعبير عن هذه الوضعية التي نتوقعها.

2. فصل الدين عن الدولة: يشير المسح التاريخي لطبيعة النظم السياسية في العالم، أن أغلب النظم السياسية في التاريخ كانت نظماً دينية (الإمبراطورية المسيحية، الإسلامية، إمبراطورية إيشوكا البوذية، الممالك الصينية... الخ). غير أن الرصد التاريخي يشير إلى اتجاه يتمثل في توارى النظم السياسية الدينية تدريجياً، ولم يبقَ حتى الآن في الأمم المتحدة إلاّ دولتان تُصنّفان باعتبارهما نظماً سياسية دينية هما إيران والفاتيكان (وقد يضاف لهما السعودية) من أصل 191 دولة أعضاء.

وليس الباحث في حاجة إلى جهد كبير ليرى انعكاس ذلك في النظم السياسية العربية، رغم اشتراط دساتيرها أحياناً أن يكون الرئيس مسلماً أو أن يكون الإسلام مصدراً (رئيساً أو أحد المصادر أو المصدر الوحيد) للتشريع.

ولا شك أن تغييب الدين من النظم السياسية هو أحد مكونات ثقافة العولمة، وهو ما يعيدنا لطرح سؤال جديد هو: هل ستتجه الدساتير العربية تدريجياً لمزيد من التقارب مع نمط الدساتير الغربية لا سيما في مصادر التشريع ومعايير تولي السلطات العليا في الدولة؟

من الملاحظ أن الدول الإسلامية الأكثر عولمة كتركيا على سبيل المثال سارت في هذا الاتجاه، وهو ما يعني أن النظم السياسية العربية ستفصل تدريجياً عن إرثها الحضاري، بغض النظر عن مدى إيجابية هذا الانفصال أو سلبيته.

3. الترابط العضوي بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية: تمثل التجارة البينية للدول الإسلامية الـ 57 الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي 18,87% من إجمالي تجارتها حتى عام 2008<sup>(74)</sup>، وهو ما يعني أن حوالي 81% من تجارة الدول الإسلامية هي مع دول غير إسلامية، فإذا أضفنا لذلك أن أغلب التجارة البينية الإسلامية هي في مجال النفط والغاز فإن ذلك يعني أن الروابط العضوية مع الكتل غير الإسلامية ستؤدي بهذه الدول على المدى البعيد إلى ذات النتيجة التي وصلت لها تركيا التي تصل نسبة صادراتها إلى أوروبا 4,56% من إجمالي صادراتها و40,8% من إجمالي وارداتها، وهو ما يفسر - إلى حد كبير - سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ما نقصده هو

أن الترابط العضوي بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول غير الإسلامية سيدفعها تدريجياً للانضمام إلى كتل إقليمية تسلخها على المدى البعيد من ارتباطها الآلي، وهو ما سينعكس سلباً على مكانة الدين في هذه المجتمعات.

4. القوانين الدولية: تدل منظومة القوانين النازمة لكافة التفاعلات الدولية تحللها من أية مرجعية دينية، بل إن ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل الإطار العام للقوانين الدولية يشير في عدد من فقراته إلى عدم التمييز في بناء العلاقات بين الدول استناداً للعامل الديني، وقد وقعت كل الدول العربية والإسلامية على هذا الميثاق وملتزمة به.

ومن المعلوم أن القانون والأعراف الدولية لم تترك قطاعاً لم تنظمه بشكل عام أو تفصيلي، وأصبحت هذه القواعد ضرورات على الدول أن تلتزم بها سواء في حالات السلم أو الحرب، وسواء في قطاعات الاقتصاد والسياسة والاجتماع... الخ.

ذلك يعني أن مؤسسات العولمة تستثمر هذه القواعد القانونية لتوسيع نطاق تدفق معلومتها وتجارقتها وثقافتها في أوصال المجتمع الدولي، ولن يكون بمقدور الدول العربية أو الإسلامية في ظل تبعيتها الاقتصادية والتكنولوجية وترهلها السياسي والاجتماعي لجم آثار هذه المنظومة القانونية.

5. الحروب الدينية: تدل نتائج الدراسات المتخصصة في النزاعات الدولية على أن عدد النزاعات الدولية (بين الدول) ذات الصبغة الدينية تتجه نحو التراجع، بينما عرفت الفترة الأخيرة تزايداً في عدد النزاعات الدينية الداخلية (داخل الدول)، غير أن ذلك يتسق مع الاتجاه التاريخي عند مراجعة البيانات الخاصة

بالنزاعات الدينية، ولم تعد الدول تسعى لنشر الدين بالعمل العسكري، وأصبح الحوار والتنافس العلمي والثقافي هو الأداة الأكثر قبولاً<sup>(75)</sup>.

ولسنا في حاجة إلى التدليل على أن المنافسة بين الأديان بأدوات العولمة (الإنترنت والفضائيات والإعلام المسموع والسينما.. الخ) والدعايات التجارية وتسخير المعرفة للتلاعب بسيكولوجية الأفراد وتكليف قناعاتهم وميولهم ليست في صالح الطرف العربي أو المسلم في ظل اختلال موازين القوى الحالي.

ماذا يعني ذلك؟ نعتقد أن الهوية الحضارية للمنطقة العربية ستعرض للضغط المتواصل على مكوناتها الأساسية لا سيما المكوّن الديني واللغوي، ويبدو أن آفاق نجاح هذه الضغوط تلوح في الأفق البعيد نسبياً استناداً للمؤشرات التي أتينا عليها.



## تحليل الانعكاسات المستقبلية للعولمة على الوطن العربي

لما كان من غير الممكن لدولة معينة أو لنظام إقليمي معين أن ينعزل عن بقية الدول أو الأقاليم نظراً للتشابك الهائل في وظائف مختلف الأنساق في المجتمع الدولي وأعمالها، ولما كانت إحدى سمات العصر الحالي هي سرعة انتقال آثار الحركة في جزء من المجتمع الدولي إلى بقية المناطق مع التطور التكنولوجي في كافة مناحي الحياة، فإن العولمة باعتبارها عملية تاريخية لن تتوقف، وقد تعرف تلكواً أو تذبذباً بين الحين والآخر، لتعاود الاستمرار من جديد.

ذلك يعني أن على المنطقة العربية أن تبحث عن أنسب السبل للانخراط في العولمة بشكل يعظّم من مكاسبها ويقلّص من مثالبها.

ولعل الاستراتيجية الأنسب هي ضرورة إدراك أن المواجهة الفردية من كل دولة عربية لتيارات العولمة تمثل الخيار الأسوأ، إذ إن أنسب السبل هو التكامل الإقليمي لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب عبر المفاوضات المختلفة مع المؤسسات الدولية المتنوّعة.

لكن النظرة الموضوعية لما هو قائم في الوطن العربي، تشير بشكل واضح إلى أن انتقال المنطقة العربية نحو التكامل الإقليمي

الاستراتيجي وليس التكتيكي هو أمر لا تبدو له أية بوادر ذات شأن في المدى الزمني المتوسط.

وبعيداً عن التفكير الرغبي (wishful thinking)، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات في الواقع العربي تحدد نمط العلاقة المستقبلية مع العولمة:

1. تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع أقاليم ودول غير عربية، وهو أمر سيضعف من الروابط الآلية التي أشار لها دوركهام، ويتضح ذلك في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ومع منطقة الباسيفيكي بشكل خاص.

2. تنامي نزعات التفتت الاجتماعي في الدول العربية، وهو الأمر الذي يظهر بشكل واضح في الأقليات في معظم الدول العربية. وهو ما قد ينطوي على احتمالات إعادة رسم الحدود السياسية في المنطقة العربية بالشكل الذي تم طرحه في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

3. تعثر التوجهات الديمقراطية في أغلب الدول العربية، وغلبة البعد الشكلي على مختلف أبعاد العملية الديمقراطية، وهو ما يبدو في ضعف المجتمع المدني العربي وتناقص المشاركة السياسية في الانتخابات والأحزاب، وفقدان التداول على السلطة واستشراء الفساد السياسي، وهو ما قد يعزز العنف الاجتماعي والسياسي. ونظراً للتباين بين الدول والمجتمعات العربية والذي أشرنا له سابقاً، فإن تجسد هذه المظاهر لن يكون بنفس الحدة وغير متزامن.

### **الأزمة المركزية للدولة العربية في مواجهة العولمة:**

يمكن لنا تلخيص أزمة الدولة العربية في مواجهة العولمة في معادلة محددة بشكل موجز، وهي العلاقة بين التغير والتكيف.

تتسم الحياة المعاصرة في كافة أبعادها - ومن ضمنها التفاعلات الدولية - بأن إيقاعها يتم بسرعة من ناحية وتسارع من ناحية أخرى، أي أن الفاصل الزمني بين وقوع الأحداث في كافة الجوانب يتقلص باستمرار، وأن هذا الفاصل لا يسمح بترتيب رد الفعل عليه. ويمكن اعتبار التكنولوجيا المتغير المركزي في كل من ظاهرتيّ السّرعَة والتسارع، وأصبح التغير في مختلف البنيات يتدفّق على النحو التالي:

أ. التغيرات الكمية، وتتمثل في التغير في الأسعار (لاحظ التغير في البورصات، وأسعار العملات) أو التغير في كميات السلع أو عدد الفضائيات أو الصحف أو المعطيات العلمية في الميادين المختلفة... الخ.

ب. التغيرات النوعية، وتتمثل في أنماط الأزياء والمعمار والسلع والأسلحة والتغيرات المناخية... الخ.

ج. التغيرات المستمرة والتي لا تتوقف مثل الزيادة السكانية أو المعرفة العلمية أو انتقال الأفراد والسلع والأموال... الخ.

د. التغيرات غير المستمرة مثل الحروب والتغيرات المفاجئة في الميادين السياسية والاقتصادية بشكل خاص.

وفي مقابل هذه التغيرات، يصبح المطلوب من الدولة والمجتمع أن يتكيف مع هذه التغيرات لكي لا يضطرب أي منهما، وتواجه الدولة في هذه الحالة الاحتمالات التالية:

أ. أن تغلّب الدولة المطالب الخارجية (مطالب العولمة أو النظام العالمي أو النظام الدولي) على المطالب الداخلية (التي يطلبها المجتمع المحلي من دولته)، فالدولة قد تجد نفسها مطالبة من صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة عملتها، أو يطالبها البنك الدولي بدفع فوائد قروضه لها، أو تطالبها منظمة التجارة العالمية

بفتح أسواقها وتخفيض قيمة جماركها... الخ، وفي الوقت نفسه قد يطالبها المجتمع بتوفير فرص عمل جديدة، أو زيادة الدعم لسلع معينة، أو تخفيف الضرائب... الخ.

ولما كانت العديد من الدول عاجزة عن الوفاء بالمطالب الداخلية والخارجية، فإنه عليها أن تلبّي إحداهما، لتواجه الضغوط من الجانب الآخر، وقد لاحظنا أن أغلب الدول العربية التي استجابت لمطالب البنك الدولي عرفت اضطرابات سياسية في حينها.

وقد تلجأ الدولة لمقاومة المطالب الخارجية لصالح تلبية المطالب الداخلية، مثل رفض الاستجابة لسياسات دولية معينة نظراً لمعارضة المجتمع لهذه التوجهات، وهو ما يدفع الدولة لمواجهة ضغوط القوى الدولية بالوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية أحياناً. ذلك يعني أن الدولة مضطرة إما للإذعان للقوى الدولية مع كل ما يفرزه ذلك من مشاكل داخلية، أو مقاومة الضغوط الخارجية مع كل ما يترتب على ذلك من مخاطرٍ بخاصة أن قدرات الدول الكبرى تكاد تكون غير محدودة.

ومن المؤكد أن التعاون والتكامل العربي هو الاستراتيجية الأنسب لمواجهة هذه المعضلة، وهو الأمر الذي يبدو حتى الآن أن الدول العربية ليست بصدد العمل لإنجازه.

ب. اتّساع الفجوة بين إيقاع التغير وإيقاع التكيف، أشرنا إلى أن العولمة أدّت إلى تسارع عمليات التغيّر في كافة الأنساق، غير أن آليات التكيف المتوفرة في الدول العربية لا تزال قاصرة على مجاراة التسارع في التغير، مما ينتج عنه فجوة بين التغير والتكيف، الأمر الذي يفسر الأھيار الذي يصيب أغلب الدول العربية بين

الحين والآخر (العراق، الجزائر، السودان، مصر، الصومال)،  
وتدل نتائج قياس درجة الاستقرار السياسي في الدول العربية  
خلال الفترة 2007-2009 طبقاً لمقياس مجلة الإيكونوميست  
المعروف للاستقرار السياسي على النتائج التالية<sup>(76)</sup>:

- ارتفع مؤشر عدم الاستقرار خلال الفترة 2007-2009 في  
17 دولة عربية، بينما بقي مستوى عدم الاستقرار ثابتاً في  
4 دول عربية فقط، ولم يتحسن الوضع في أية دولة عربية.
- أن 6 دول عربية هامة كان معدل عدم الاستقرار أكثر من  
6 نقاط من 10.

- هناك 6 دول عربية أخرى تراوح معدّل عدم استقرارها بين  
5- أقل من 6 نقاط

والملاحظ أن معدل الارتباط بين درجة عدم الاستقرار ومستوى  
العولمة في الدول العربية غير موجود بشكل واضح.

ويبدو أن قدرة أية دولة عربية منفردة على توفير آليات التكيف  
هو أمر متعذر إلى حد بعيد، مما يجعل من التكامل العربي المخرج  
الوحيد لمواجهة هذا المأزق، وهو أمر لا تلوح تباشيره في الأفق.



## الخاتمة

شكّلت العولمة نوعاً من التحدي للفكر العربي المعاصر من نواحٍ عدة، منهجية أو تخطيطاً للتعامل معها أو تحسس آثارها المستقبلية في المجتمع والدولة في العالم العربي. وقد سلكنا طريقاً منهجياً يقوم على اعتماد مقاييس دولية لمؤشرات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتدلنا على مستوى العولمة وانعكاساتها في الوطن العربي.

وتبين لنا أن البعد السياسي للعولمة هو الأكثر تجسداً في الدول العربية، وهو أمر لا يتسق مع ما هي عليه الحال في أغلب الأقاليم السياسية الأخرى في العالم، وهو ما دفعنا إلى إيلاء هذا البعد الأهمية الأكبر في التحليل.

وبمقارنة الدول العربية مع الدول الأخرى في العالم طبقاً لنتائج المقاييس المشار لها في ثنايا الدراسة، تبين أن الدول العربية تحتل مراتب متأخرة للغاية في أغلب المؤشرات.

غير أن ما يلفت النظر هو الصعوبة الشديدة في نمذجة ( Modeling) الظواهر في الوطن العربي، الأمر الذي يدل على عمق الاضطراب والفوضى في البنية العربية القائمة، فأغلب الفرضيات التي تنطبق بمستوى أو آخر في الدول الأخرى لا نجدها في الدول العربية قابلة للتطبيق، فالدول الأكثر غنى هي الأكثر تخلصاً والأقل تحرراً سياسياً ولو في الحدود الدنيا، ولا علاقة بين التعليم وبين مستوى تمكين المرأة، فبعض الدول الأقل في مستويات التعليم هي الأكثر

تمكيناً للمرأة، بل إن الأحزاب المحافظة الدينية فيها تمكين للمرأة أكثر من الأحزاب العلمانية بأطيافها المختلفة.

من ناحية أخرى، رغم ضعف الاندماج الاقتصادي العربي في آليات العولمة - قياساً للدول الأخرى - فإن حجم النفوذ لدول العولمة المركزية هو الأقوى سياسياً في الدول العربية قياساً له في الدول الأخرى، مما يجعل من الصعوبة الربط الحتمي بين النفوذ السياسي والتبعية الاقتصادية.

ومن الواضح أن التفكك السياسي والاجتماعي في الدول العربية له صلة ولو بنسبة معينة بارتفاع نسبة العولمة السياسية في الدول العربية قياساً لبقية المؤشرات، إذ إن التناحر القبلي والطائفي والديني... الخ ناتج عن نخر متواصل في آليات الترابط العضوي العربي من ناحية وترهل في آليات الترابط الآلي طبقاً لتصنيفات دوركهام التي اتكأنا عليها في هذا التحليل من ناحية أخرى، وهو أمر لا تبدو المعطيات المتوفرة واعدة لتجاوزه حتى الآن.

لا شك أن العولمة أضعفت مكانة الدولة باعتبارها وحدة لتحليل العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية، وهو أمر يمكن ربطه بحالة الترهل في المجتمع العربي، وتمكّنت المجتمعات الأخرى من خلق بدائل تستند لها عند تراجع الدولة في قطاع من القطاعات، بينما لم يجد المجتمع العربي إلا الاستناد إلى بدائله التقليدية كالقبيلة والمذهب والطائفة، فغرق في أحوالها.



## الهوامش

- (1) - O.L. Reiser and B. Davies, Planetary Democracy: An Introduction to Scientific Humanism and Applied Semantics (New York, Creative Age Press, 1944), pp. 212 ,219.
- (2) Webster, Webster's Third New International Dictionary of English Language Unabridged (Springfield, Mass: Marriam, 1961).
- (3) وليد عبد الحي, تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر، دار الشروق، 1994)، ص 146.
- (4) Emile Durkheim, The Division of Labor in Society (New York, Free Press, 1933), pp. 49-173.
- (5) Amit K. Bhandari and Almas Heshmati, Measurement of Globalization and its Variations Among Countries, Regions and over Time (Bonn, Institute for the Study of Labor, 2005), pp. 24-35.
- Also, Axel Dreher, Noel Gaston and Prim Martens-Measuring Globalization: Changing its Consequence (New York, Springer, 2008), passim.
- (6) <http://www.atkearney.com/index.php/Publications/globalization-index.html>
- (7) [http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/rankings\\_2009.pdf](http://globalization.kof.ethz.ch/static/pdf/rankings_2009.pdf)
- (8) Moghadam, V.M, Globalizing Women: Transnational Feminist Networks (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University, 2005), p. 35.
- (9) انظر الفصل الثاني تحديداً والخاص بتحليل مضمون الكتابات العربية عن العولمة في: عبد المجيد راشد، نظام العولمة: الكارثة والوهم: سياسة الإصلاح الاقتصادي (مكتبة مدبولي، القاهرة 2006).
- (10) David Chandler:"After the Interregnum: Sovereignty and International Relations in Flux", <http://www.davidchandler.org/pdf/papers/King's%20After%20the%20Interregnum.pdf>

- Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture* (Cambridge (11) University Press, 1991), passim.
- (12) وليد عبد الحي, تحول المسلمات, ص 146.
- Michael Mann, "Nation-State in Europe and other Continents: (13) Diversifying, Developing, Not Dying". *Daedalus*, 122, (1997), pp. 115-140.
- Keniche Ohmae, *The Borderless World: Power and Strategy in (14) the Interlinked Economy* (London. Fontana, 1990), passim.
- James Dator, "Beyond the Nation-State", *The Futurist*, vol. xv, 6 (15) (Dec., 1981), p. 24.
- Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society; A Venture in (16) a Social Forecasting* (Basic Books, New York, 1999), pp. 339-369.
- Waniss A. Otman and Erling Katlberg, *The Libyan Economy: (17) Economic Diversification and International Repositioning* (Scotland, Springer, 2007), pp. 193-196.
- Immanuel Wallerstein, "The Modern World System and (18) Evaluation", *Journal of World System Research*, vol. 1, 19, (1995), pp. 2-5.
- Andrew Vincent (ed.), *Political Theory* (Cambridge, Cambridge (19) University Press, 1997), pp. 248-252.
- (20) وليد عبد الحي, تأثير العولمة على الدولة القومية, ورد في: محمد الأرنؤوط, العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة (جامعة آل البيت), 2000, ص 97-106.
- Jürgen Habermas, *The Inclusion of the Other*, MIT Press, 1998, (21) pp. 105-154.
- (22) وليد العناتي, العولمة اللغوية, مجلة البصائر, جامعة البترا, م 6, (2004), ص 2.
- (23) وكالة رويترز - مؤتمر لغة الطفل العربي والعولمة, 2007/2/19-17.
- E. Wallerstein: *The Politics of the World-Economy. The States, (24) the Movements and the Civilizations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).
- (25) للتعرف على مواقف المفكرين والباحثين العرب بشكل تفصيلي من موضوع العولمة يرجى العودة إلى:

- Fauzi Najjar, "The Arabs, Islam and Globalization", Middle East Policy, vol. xii, 3, (Fall 2005), pp. 91-104.
- (26) عماد الشدوح، أثر العولمة على مشكلة الأقليات (رسالة ماجستير في الاقتصاد السياسي، جامعة اليرموك، 2004)، ص 125-133.
- Rudra, Nita, "Globalization and the Strengthening of Democracy (27) in the Developing World", American Journal of Political Science 49, (2005), pp. 704-730.
- Barry Eichengreen and David Leblang, Democracy and Globalization, June, 2006.
- [www.bis.org/events/conf060619eichengreen.pdf](http://www.bis.org/events/conf060619eichengreen.pdf)
- Laura Guazzone and Daniela Pioppi, The Arab State and Neo-(28) liberal Globalization: The Restructuring of State Power in the Middle East (Reading, Ithaca Press, 2009), pp. 30, 90, 182, 293.
- <http://www.freedomhouse.org> (29)
- <http://www.rsf.org>
- وليد عبد الحي اللجنة الدائمة للحرريات، اتحاد الصحفيين العرب (تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي اللجنة الدائمة للحرريات، اتحاد الصحفيين العرب، 2006 و2007)، ص 10.
- Naomi Saker, "Foreign Support for Media Freedom Advocacy in (29) the Arab Mediterranean: Globalization from Above or Below?" Mediterranean Politics, vol. 11, 1, (March 2006), pp. 1-6.
- [http://www.aaru.edu.jo/index.php?option=com\\_content&task=view&id=214&Itemid=6](http://www.aaru.edu.jo/index.php?option=com_content&task=view&id=214&Itemid=6) (30)
- D.Wheeler,"New Media, Globalization and Kuwaiti Identity", (31) Middle East Journal, vol.54, 3, (2000), pp. 432-444.
- D. Wheeler, p. 444. (32)
- Emma C Murphy, "Agency and Space: The Political Impact of (33) Information Technologies in the Gulf Arab States", Third World Quarterly, vol. 27, 6, (2006), pp. 1059-1083.
- (34)
- (35) رياض صبح، أثر تكنولوجيا المعلومات على الحريات السياسية والاقتصادية (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2003)، ص 114.
- (36) رياض صبح، ص 166.

Moataz A. Fattah, Democratic Values in Muslim World (Lynne (37)  
Rein ast Policy, Brookings Institution, Feb., 12, 2007), passim.

<http://www.ipu.org/pdf/publications/wmn07-e.pdf>. (38)

(39) منى قمر مراد، مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان (تونس، منتدى المرأة والسياسة، 2001)، ص 6.

(40) خولة الزبيدي، المرأة العربية وميدان العمل، الخليج، 2005/1/13.

(41) [http://www.allcountries.org/ranks/gender\\_gap\\_gender\\_equality\\_country\\_rankings\\_2008.html](http://www.allcountries.org/ranks/gender_gap_gender_equality_country_rankings_2008.html)

(42) وليد عبد الحي، ثقافة المجتمع ومشاركة المرأة السياسية (عمان، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2010)، ص 2-4.

(43) Immanuel Wallerstein, Geopolitics and Geoculture, pp. 10-11.

(44) سعود فياض الشرفات، الأثر المتبادل بين العولمة والإرهاب (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007)، ص 118-271.

<http://en.wikipedia.org/wiki/> (45)

U.S. State Department list of Foreign Terrorist Organizations

Elke Krahnemann, Private Security Companies and State Monopoly (46)  
of Violence: A Case of Norm Change (Frankfurt, Peace of  
Research Institute, 2009), pp. 10-13.

- Peter Singer, Corporate Warriors: The Rise of the Privatized  
Military Industry (New York, Cornell University Press, 2003),  
passim.

Stephen Lendman, America's Secret Prisons. (47)

<http://dissidentvoice.org/2010/03/americas-secret-prisons>

(48) وليد عبد الحي، "أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة"، مجلة الرسالة، المركز الوطني لحقوق الإنسان، السنة الثانية، العدد 5، كانون ثاني (2006)، ص 18.

(49) أنتوني غدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيي الدين (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص 69-70.

Corruption Perception Index. (50)

[http://en.wikipedia.org/wiki/Corruption\\_Perceptions\\_Index#Rankings](http://en.wikipedia.org/wiki/Corruption_Perceptions_Index#Rankings)

(51) رمزي ردايدة، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2007)، ص 91.

(52) وليد عبد الحي، أثر العولمة على حقوق الإنسان، ص 19.

- Anoushiravan Ehteshami, *Globalization and Geopolitics in the Middle East* (New York, Routledge, 2007), pp. 130-144.
- (54) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 17-1-2009.
- Imad Salamey, "Middle East Exceptionalism: Globalization and Balance of Power", *Democracy and Security*, 1555-5860, Volume 5, Issue 3, (2009), pp. 249-260.
- (56) وليد عبد الحي، مستقبل الفكر الصهيوني (جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، 1997)، ص 79-96.
- Yinon O, *A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties. The Zionist Plan for the Middle East*. Translated and Edited by Israel Shahak, 21-st CENTURY, no. 1, (2007), Sergey Minasian, Association of Arab-American University Graduates, Inc., Belmont, Massachusetts, Special Document, no. 1, 1982.
- (58) يهوشفاط هاركابي، قرارات إسرائيل المصيرية ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر (عمان، دار الكرمل، 1990)، ص 15، 264.
- Shimon Peres, *Battling for Peace* (London, Weidenfeld & Nicolson, 1995), pp. 356-358.
- (60) هاركابي، ص 140.
- UNESCWA, *Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in Arab Countries* (Bierut, UN Publication, 2006), pp. 1-11.
- Ghassan Hasbani, et al, *The CFO as Strategist Leading Value Creation in the MENA Region* [http://www.booz.com/media/uploads/The\\_CFO\\_as\\_Strategist.pdf](http://www.booz.com/media/uploads/The_CFO_as_Strategist.pdf)
- (63) وليد عبد الحي، تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي ورقة علمية قدمت لمؤتمر العمل العربي المشترك (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 4.
- Pat Lancaster and Pamela Ann Smith, "Arab Youth: The Challenge of Tomorrow", *Middle East Journal*, Issue, 392, (Aug/Sep., 2008), p. 7.
- Intrnational Organization for Migration-Intra-Regional Labor Mobility in the Arab World (Geneve, IOM, 2010), Chap. 3
- Pat Lancaster, p. 7. (66)
- Hassan Al-Atrash and Tarik Yousef, *Intra-Arab Trade: Is It too Little?* (IMF, 2005), p. 6.

- Regional Fact Sheet From the World Development Indicators (68)  
2009.  
[http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resource/s/mna\\_wdi.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DATASTATISTICS/Resource/s/mna_wdi.pdf)
- Human Development Index 2007 and its components. (69)  
[http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_2009\\_EN\\_Table\\_H.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_EN_Table_H.pdf)  
CNN, 21-1-2009. (70)
- Roland Robertson, **Globalization: Social Theory and Global Culture** (London: Sage, 1992), pp. 16-17. (71)
- Giddens, Anthony, *The Consequences of Modernity* (Cambridge: Polity, 1992), passim. (72)
- Roland Robertson, p. 97. (73)
- Permanent Mission of the Organization of the Islamic Organization. (74)  
<http://www.oic-un.org/newsletter.asp>
- Je-Eystein Lindberg-Running on Faith (M.A. Thesis, University of Oslo, 2008), pp. 56-78. (75)  
[http://www.prio.no/sptrans/602513917/Running\\_on\\_Faith.pdf](http://www.prio.no/sptrans/602513917/Running_on_Faith.pdf)  
Economist Intelligence Unit. (76)
- [http://viewswire.eiu.com/site\\_info.asp?info\\_name=social\\_unrest\\_table&page=noads&rf=0](http://viewswire.eiu.com/site_info.asp?info_name=social_unrest_table&page=noads&rf=0)

## تعريف بالكاتب

د. وليد عبد الحي، حاصل على الدكتوراه عام 1980، عمل في عدد من الجامعات العربية، وعمل رئيساً لقسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك، ومستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام الأردني، ومستشاراً لديوان المظالم، وعضواً في مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان، وعضواً في مجلس أمناء جامعة الزيتونة. أَلَّفَ أكثر من عشرين كتاباً أبرزها: "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية"، و"الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية"، و"الدراسات المستقبلية في المدرسة الأردنية"، و"مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي"، و"المكانة المستقبلية للصين 1978-2010"، و"إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020"، و"مستقبل الفكر الصهيوني"، و"تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية - دراسة مستقبلية"، و"معوقات العمل العربي المشترك". ترجم عدداً من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، إلى جانب نشره أكثر من 60 دراسة في الدوريات العلمية المتخصصة.

